مجلة الحقوق

فصلية علمية محكمة - تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

السلطة التقديرية للمدعي العام في توجيه الاتهام
دراسة في النظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية

د. فارس مناحي المطيري

أ. د. مشاري خليفة العيفان

جامعة الكويت

مجلس النشر العلمي

ISSN: 1029 - 6069

العدد ١ - السنة ٤٥

شعبان ١٤٤٢هـ - مارس ٢٠٢١م

السلطة التقديرية للمدعي العام في توجيه الاتهام
دراسة في النظام القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية

الدكتور/فارس مناحي المطيري*
الأستاذ الدكتور/مشاري خليفة العيفان**

ملخص :

لما كان المدعي العام في الولايات المتحدة الأمريكية يتخذ العديد من القرارات التي تتعلق بالشئون الجنائية وغيرها، فقد انصبت هذه الدراسة على قرارات المدعي العام بتوجيه الاتهام دون غيرها من القرارات الأخرى، ولما كانت سلطة المدعي العام في هذا الشأن تتنازعها مدرستان أولهما مدرسة حتمية تحريك الدعوى الجنائية ومدرسة ملاءمة تحريك الدعوى الجنائية، إذ يقصد بالمدرسة الأولى إلزام المدعي العام بتحريك الدعوى الجنائية متى قامت شرائطها وأركانها، بينما يمنح نظام الملاءمة سلطة تقديرية للمدعي العام في تقرير مدى ملاءمة تحريك الدعوى الجنائية في ضوء المصلحة العامة.

وقد حسم المشرع الأمريكي الجدل الدائر حول هاتين المدرستين بتبني مدرسة ملاءمة تحريك الدعوى الجنائية، ومن ثم يمكن القول إن المشرع أقر بسلطة المدعي العام في تقرير عدم تحريك الدعوى الجنائية لأي سبب هو يراه خصوصاً في ضوء الموارد والإمكانات المتاحة، نظراً لتوسع الرقعة الجغرافية وتعدد – بشكل كبير– النصوص الجنائية التي تصلح لأن تكون أساساً للاتهام الجنائي.

تأتي هذه الدراسة لبيان وتفحص القيود ذات الطبائع المختلفة التي ترد على سلطة المدعي العام في توجيه الاتهام في الولايات المتحدة الأمريكية، وكما سنرى أن هذه القيود تختلف من حيث الطبيعة ومن حيث المرتبة القانونية (دستورية وتشريعية)، كما طرحت هذه الدراسة العديد من التساؤلات منها ما يلي: ما هو نطاق السلطة التقديرية للمدعي العام في توجيه الاتهام؟ وما هي العوامل المؤثرة في قرار المدعي العام بتوجيه

* الباحث الرئيس: قسم القانون، كلية الدراسات التجارية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
** الباحث المشارك: قسم القانون الجزائي، كلية الحقوق، جامعة الكويت.

الاتهام؟ وكيفية ممارسة السلطة التقديرية في توجيه الاتهام داخل مكتب المدعي العام؟ وما موقف الفقه من هذه السلطة التقديرية سواء تمثل ذلك في انتقاد أو إشادة؟ ما هو المقصود بالاتهام الانتقائي؟ وهل هو محظور دستوريا أم تشريعياً؟ وهل ممارسة المتهم لحق مدعاة أو مسوغ قانوني لمزيد من الأوصاف القانونية في صحف الاتهام؟ وما موقف المحكمة العليا من ضرورة نصر أو دعم الطرف الأضعف في معادلة الملاحقة الجنائية (المتهم) بشأن الادعاء بممارسة غير مشروعة للسلطة التقديرية من قبل مكتب المدعي العام؟ هل للوقائع من حيث الوصف القانوني دور في تقييد السلطة التقديرية للمدعي العام في توجيه الاتهام؟

- أهمية الموضوع:

مما لاريب فيه أن حقوق الإنسان تعد من أهم المسائل التي يتعين على الأنظمة القانونية حمايتها بشكل لافت للنظر على مستوى القوانين الجنائية موضوعية كانت أم إجرائية، ولا يخفى على القارئ أن النصوص الدستورية وما حوته من مبادئ وأحكام إنما ترتكز بشكل جوهري على تحقيق تلك الغاية (حماية حقوق الإنسان)، وتتعدد هذه النصوص والمبادئ وتتنوع بشكل بارز حيث نجد مبدأ المساواة ومبدأ المعاملة العدالة من الأمثلة البارزة والراسخة على التدليل على تلك الحماية.

ويعرف المشرع الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية ما يعرف بمبدأ الإجراء العادل (Due Process) ويقصد به أن السلطة التنفيذية يجب ألا تحرم الفرد من حقه في الحياة أو الحرية أو التملك إلا وفقاً للقانون، وبشكل فيه عدالة ومساواة مع باقي الأفراد بالمجتمع دون تمييز مبني على عنصر عرقي أو ديني أو فكري أو ما تعلق بجنس، ومما لا خلاف فيه أن هذا التوجيه الدستوري إنما يستهدف قرارات رجال السلطة العامة بصفة عامة وقرارات المدعي العام بصفة خاصة باعتباره أحد رجال تلك السلطة.

ولما كان المدعي العام في الولايات المتحدة الأمريكية يتخذ العديد من القرارات التي تتعلق بالشئون الجنائية وغيرها، فقد انصبت هذه الدراسة على قرارات المدعي العام بتوجيه الاتهام دون غيرها من القرارات الأخرى، ولما كانت سلطة المدعي العام في هذا الشأن تتنازعها مدرستان أولهما مدرسة حتمية تحريك الدعوى الجنائية، والثانية هي مدرسة ملاءمة تحريك الدعوى الجنائية، إذ يقصد بالمدرسة الأولى إلزام المدعي العام بتحريك

الدعوى الجنائية متى قامت شرائطها وأركانها، بينما يمنح نظام الملاءمة سلطة تقديرية للمدعي العام في تقرير مدى ملاءمة تحريك الدعوى الجنائية في ضوء المصلحة العامة.

وقد حسم المشرع الأمريكي الجدل الدائر حول هاتين المدرستين بتبني مدرسة ملاءمة تحريك الدعوى الجنائية، ومن ثم يمكن القول إن المشرع أقر بسلطة المدعي العام في تقرير عدم تحريك الدعوى الجنائية لأي سبب هو يراه خصوصاً في ضوء الموارد والإمكانات المتاحة نظراً لتوسع الرقعة الجغرافية، وتعدد –بشكل كبير– النصوص الجنائية التي تصلح لأن تكون أساساً للاتهام الجنائي.

ولكن إذا قرر المدعي العام تحريك الدعوى الجنائية فهنا تتحرك أنظمة ووسائل رقابية خارجية (من جهات أخرى) متعددة لتفرض هيمنتها على ذلك القرار، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الاتجاه التشريعي السائد والمستمد من المجتمع الأمريكي نحو المزيد من الحريات وحماية حقوق الأفراد وهي مسائل تتأثر كثيراً بقرار الإحالة أكثر من قرار الحفظ بسبب ما ترتبه إجراءات التقاضي من ضرر بَيِّنٍ لتلك الفئة من الأفراد.

– إشكالية الدراسة والهدف منها:

تأتي هذه الدراسة لبيان وتفحص القيود ذات الطبائع المختلفة التي ترد على سلطة المدعي العام في توجيه الاتهام في الولايات المتحدة الأمريكية، وكما سنرى أن هذه القيود تختلف من حيث الطبيعة ومن حيث المرتبة القانونية (دستورية وتشريعية)، كما طرحت هذه الدراسة العديد من التساؤلات منها ما يلي: ما هو نطاق السلطة التقديرية للمدعي العام في توجيه الاتهام؟ وما هي العوامل المؤثرة في قرار المدعي العام بتوجيه الاتهام؟ وكيفية ممارسة السلطة التقديرية في توجيه الاتهام داخل مكتب المدعي العام؟ وما موقف الفقه من هذه السلطة التقديرية سواء تمثل ذلك في انتقاد أو إشادة؟ ما هو المقصود بالاتهام الانتقائي؟ وهل هو محظور دستورياً أم تشريعياً؟ وهل ممارسة المتهم لحق مدعاة أو مسوغ قانوني لمزيد من الأوصاف القانونية في صحف الاتهام؟ وما موقف المحكمة العليا من ضرورة نصر أو دعم الطرف الأضعف في معادلة الملاحقة الجنائية (المتهم) بشأن الادعاء بممارسة غير مشروعة للسلطة التقديرية من قبل مكتب المدعي العام؟ هل للوقائع من حيث الوصف القانوني دور في تقييد السلطة التقديرية للمدعي العام في توجيه الاتهام؟

- منهجية الدراسة:

وقد تبنت هذه الدراسة الأسلوب التحليلي للأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تبنت الأسلوب الفلسفي للتوجهات الفقهية حيال الموضوع محل الدراسة من خلال الخطة الآتية:

المبحث الأول: نطاق وممارسة السلطة التقديرية للمدعي العام

المبحث الثاني: القيود الدستورية على السلطة التقديرية للمدعي العام

المبحث الثالث: القيود الإجرائية على السلطة التقديرية للمدعي العام

المبحث الرابع: القيود الموضوعية على السلطة التقديرية للمدعي العام

المبحث الأول

نطاق وممارسة السلطة التقديرية للمدعي العام[١]

نتناول في هذا المبحث دراسة نطاق السلطة التقديرية للمدعي العام، ثم عوامل ممارسة هذه السلطة التقديرية، وما وجِّه لهذه السلطة التقديرية من انتقادات والرد عليها، كلٌ في مطلب مستقل.

المطلب الأول

نطاق السلطة التقديرية

يشير مصطلح «السلطة التقديرية للمدعي العام» إلى حقيقة أنه بموجب القانون الأمريكي، يتمتع المدعون العامون الحكوميون بسلطة مطلقة وغير قابلة للمراجعة تقريبًا في تقرير توجيه اتهامات جنائية من عدمه، وما هي التهم التي يمكن توجيهها.....[٢] بالكاد يمكن شرح المسألة بصورة أكثر وضوحًا، ولكن من المؤكد: على الأقل بعد التوقيف،[٣] يكون قرار إقامة دعوى جنائية تقريبًا في يد المدعي العام. وعلى حد تعبير المحكمة العليا، «طالما لدى المدعي العام سبب محتمل يجعله يعتقد بأن المتهم ارتكب جريمة يحددها القانون، فإن قرار مقاضاة المتهم من عدمه وماهية التهمة الموجهة إليه أمام هيئة المحلفين الكبرى، يتوقف بشكل عام على سلطته التقديرية»[٤].

(١) Kenneth Culp Davis, Discretionary Justice: A Preliminary Inquiry (1969)؛ Norman Abrams, *Internal Policy: Guiding the Exercise of Prosecutorial Discretion,* 19 UCLA L. Rev. 1 (1971)؛ Bruce A. Green & Fred C. Zacharias, *Prosecutorial Neutrality,* 2004 Wise. L. Rev. 837 (2004); Wayne R. LaFave, *The Prosecutor's Discretion in the United States,* 18 Am. J. Comp. L. 532 (1970)؛ Harry Litman, *Pretextual Prosecution,* 92 Geo. L.J. 1135 (2004)؛ Gerard B. Lynch, *Prosecution: Prosecutorial Discretion, in 3* Encyclopedia of Crime & Justice 1246 (Joshua Dressier ed., 2d ed., 2002)؛ Gerard E. Lynch, Our *Administrative System of Criminal Justice, 66* Fordham L Rev. 2117, 2136-41 (1998)؛ Robert L. Misner, *Recasting Proscutorial Discretion, 86* J. Crim. L. & Criminology 717 (1996)؛ Carolyn B. Ramsey, *The Discretionary Power of "Public" Prosecutors in Historical Perspective,* 39 Am. Crim. L. Rev. 1309 (2002)؛ James Vorenberg, *Decent Restraint of Prosecutorial Power,* 94 Harv. L. Rev. 1521 (1981).

(٢) Lynch, *Discretion,* Note 1, *supra, at* 1246.

(٣) من المؤكد أن العديد من القضايا، لا سيما تلك التي تنطوي على جرائم بسيطة، لا تصل إلى النيابة العامة وذلك يرجع في الأساس إلى أن الشرطة تختار عدم التوقيف.

(٤) Bordenkircher v. Hayes, 434 U.S. 357, 364 (1978).

وعلى النحو المشار إليه في أوصاف «السلطة التقديرية للمدعي العام» المبينة أعلاه، فإن للسلطة التقديرية المعنية جانبين، هما: سلطة توجيه التهم، وسلطة تقرير عدم توجيه التهم. وفيما يتعلق بالسلطة الأخيرة، يتمتع المدعي العام بالفعل «بسلطة تقديرية غير محدودة تقريبًا بعدم الاستمرار في القضية، لأي سبب يراه مناسبًا».(٥) في معظم الظروف، لا توجد قواعد تلزم المدعي العام بتوجيه التهم، وربما الأهم من ذلك، أن قرار المدعي العام بعدم توجيه التهم عادة ما يكون نهائيًا وغير خاضع لإعادة النظر من قبل أي شخص خارج مكتب المدعي العام(٦).

وعلى النقيض من ذلك، تخضع السلطة التقديرية للمدعي العام عند توجيه تهم جنائية لقيود ذات دلالة، حتى وإن كانت قيودًا محدودة. أولاً: خلافاً لقرار عدم توجيه الاتهامات، تتحكم القواعد الموضوعية في متى يمكن توجيه الاتهامات. لا يجوز الشروع في توجيه التهم الرسمية إلا إذا تمكن المدعي العام من إثبات وجود سبب محتمل للاعتقاد بأن المدعى عليه قد ارتكب الجريمة.(٧) علاوة على ذلك، وحتى في وجود سبب محتمل، لا يُسمح للمدعي العام بتوجيه تهم لأسباب غير لائقة مثل التحيز العنصري أو الاضطهاد السياسي(٨).

كما لا يجوز للمدعي العام أن يوجه اتهامات على نحو انتقامي، على سبيل المثال، حينما يكون المدعى عليه قد نجح في الاستئناف ضد حكم الإدانة(٩). ثانيًا: وعلى عكس قرار عدم توجيه الاتهام، يخضع قرار المدعي العام بتوجيه الاتهام إلى مراجعة خارجية محدودة. في حالة عدم وجود تنازل من جانب المتهم، يتطلب الاتهام الرسمي بارتكاب

(٥) Lynch, Discretion, Note 1, supra, at 1248. Michael Edmund O'Neill, *Understanding Federal Prosecutorial Declinations: An Empirical Analysis of Predictive Factors*, 41 Am. Crim. L. Rev. 1439 (2004).

(٦) في بعض الولايات، يتمتع النائب العام للولاية بسلطة محدودة فيما يخص تقدير وإبطال قرار عدم المقاضاة، بل ونادراً ما يمارس هذه السلطة. على سبيل المثال، Johnson v. Pataki, 691 N.E.2d 1002 (N.Y 1997) (على اعتبار أن حاكم نيويورك «لديه مبرراته الكاملة» في مطالبة المدعي العام بالتدخل والنظر في قضية تنطوي على عقوبة الإعدام التي أوضح فيها المدعي العام لمنطقة مقاطعة برونكس احتمالية أنه قد يتخذ خطوات لمنع استخدام عقوبة الإعدام).

(٧) Branzburg v. Hayes, 408 U.S. 665, 686(1972).

(٨) انظر المبحث الثاني من هذه الدراسة.

(٩) انظر المبحث الثاني من هذه الدراسة.

جناية لائحة اتهام صادرة عن هيئة محلفين كبرى[١٠] أو لائحة اتهام يوافق عليها قاضٍ عقب جلسة استماع أولية[١١].

وعلى الرغم من أن هذه القيود تجعل من الصعب على المدعي العام توجيه اتهامات جنائية بصفة عشوائية لشخص ما في الشارع (أصعب من عدم توجيه اتهامات ضد شخص اعتقلته الشرطة)، إلا أنه، من الناحية العملية، لا تشكل هذه المتطلبات حواجز كبيرة أمام المدعي العام في الحالات التي يرغب في ملاحقتها[١٢].

لا تشمل السلطة التقديرية للادعاء في تقرير ما إذا كان سيتم توجيه الاتهام من عدمه فحسب، بل تشمل أيضًا تقرير ماهية الاتهام. تحتوي معظم الأنظمة الجنائية سواء على المستوى الفيدرالي أو المحلي «على قوانين متداخلة تفرض عقوبات مختلفة على الأفعال نفسها، وقد يكون هناك مخطط إجرامي معين يتضمن عددًا من الأفعال، لذلك قد يُوجه الاتهام بارتكاب بعضها بشكل مستقل كجرائم منفصلة»[١٣]. أيضًا، يتمتع المدعي العام بسلطة تقديرية كاملة تقريبًا تخول له الاختيار من بين الجرائم المحتملة التي يوجد سبب محتمل لها. وقد زاد التوسع، على المستوى الفيدرالي على الأقل، في عدد الجرائم التي تحمل عقوبات دنيا إلزامية من أهمية هذا القرار.

ونظرًا لأن المدعي العام يتمتع عمومًا بالسلطة التقديرية في توجيه التهم وعدم توجيهها، فإن كل مقاضاة تقريبًا، وكذلك كل «رفض» تقريبًا (قرار المدعي العام بعدم توجيه اتهامات في القضية المحالة إليه)، تشكل ممارسة للسلطة التقديرية، وهذه السلطة التقديرية لا تقل أهمية من الناحية العملية مما تبدو عليه من الناحية النظرية. على سبيل المثال، بالنسبة للأفراد الذين اعتقلوا بتهم ارتكاب جنايات في عام ٢٠٠٠ في المقاطعات الخمس والسبعين الكبرى (والذين تم حل قضاياهم في غضون عام واحد)، رفض المدعون العامون التهم بالكامل في ستة وعشرين بالمائة من القضايا،

(١٠) انظر المبحث الثالث من هذه الدراسة.

(١١) انظر المبحث الثالث من هذه الدراسة.

(١٢) Andrew Leipold, *Why Grand Juries Do Not (And Cannot) Protect the Accused*, 80 Cornell L. Rev. 260, 274 (1995).

(يشير إلى أن هيئات المحلفين الفيدراليين الكبرى أعادت لوائح الاتهام في ٩٩,٦٪ من الحالات التي تم التصويت فيها على ما إذا كانوا سيقومون بذلك وأن «إحصائيات السنوات الأخرى متفق عليها»).

(١٣) Lynch, *Discretion*, Note 1, supra, at 1249.

وقاموا بتحويل أو تأجيل الملاحقة القضائية في تسعة بالمائة من القضايا، بينما قبلوا في جنح الإقرار بالذنب من جانب المتهم في اثني عشر بالمائة من القضايا(١٤). وبالمثل، في عام ٢٠٠٢، وجه مدعون عامون فيدراليون اتهامات في المحكمة المحلية في اثنين وستين بالمائة فقط من القضايا المحالة إليهم، ورفضوا غالبية باقي القضايا، بينما أحالوا ما تبقى في النهاية من القضايا إلى قضاة التحقيق في الولايات المتحدة لتقرير مقاضاة السلوك من عدمه(١٥).

المطلب الثاني

ممارسة السلطة التقديرية للمدعي العام

– العوامل المؤثرة على قرارات توجيه الاتهام(١٦):

يحدد أعضاء الادعاء العام ما إذا كانوا سيوجهون الاتهامات أم لا بناء على أسباب متنوعة. بادئ ذي بدء، ونتيجة لاتجاهات تشريعية درجت على سن نصوص جنائية واسعة ومتعددة بعضها لم يسن ليس بهدف القضاء على الجرائم بل سُنّت لمواجهة ظروف وأحداث مؤقتة ودوافع سياسية، لذلك من غير المرجح في ظل وجود هذا الكم الرهيب من النصوص الجنائية أن يحيل المدعون العامون كل مخالفة جنائية، حيث هناك بعض القضايا الجنائية البسيطة تقوم بتسويتها جهة الشرطة عن طريق عمل محاضر صلح وذلك للمخالفات التقنية كتجاوز إشارة المرور أو تجاوز السرعة. علاوة على ذلك، فإن واقع الموارد المحدودة يتطلب من جهة الادعاء في معظم الولايات عدم ملاحقة بعض القضايا المحالة إليها.

بالإضافة إلى هذه المخاوف العامة، فإن قرارات الملاحقة القضائية تكون مدفوعة بمجموعة متنوعة من العوامل الخاصة بالحالات. وبطبيعة الحال، سيتلقى المدعي

(١٤) انظر
Gerard Rainville & Brian Reaves, U.S. Dep't of Justice, Felony Defendants in Large Urban Counties, 2000 24 tbl.23 (2003).

(١٥) مكتب إحصاءات العدل، وزارة العدل الأمريكية، خلاصة إحصاءات العدالة الفيدرالية، ٢٠٠٢ ٢٨، الجدول ٢،٢ (٢٠٠٤).

(١٦) Richard S. Erase, *The Decision* to *File Federal Criminal Charges: A Quantitative Study of Prosecutorial Discretion,* 47 U. Chi. L. Rev. 246 (1980); LaFave, Note 1, *supra,* at 533 - 39.

العام القضايا التي خلص فيها إلى أن الأدلة ليست كافية كفاية قانونية لدعم اتهام ما، الأمر الذي ينبغي أن يسفر عن قرار بعدم المحاكمة، على الرغم من أن المجني عليه المشتكي و/أو ضباط الشرطة المعنيين بالأمر قد يكونون غير راضٍين عن ذلك.

وفضلًا عن هذا الوضع المباشر، عادة تقوم جهة الادعاء في سبيل اتخاذ قرار بإحالة التحقيق للمحاكمة أم لا بناء على سبعة عوامل يجب النظر فيها في كل قضية على حدة: (١) ما إذا كان المدعي العام يشك على نحو معقول بأن المتهم مذنب بالفعل أم لا؛[١٧] (٢) الضرر الذي تسبب فيه الجرم؛ (٣) ما إذا كانت العقوبة المصرح بها تتناسب مع الجاني وسلوكه الفعلي أم لا؛ (٤) الدوافع المحتملة غير اللائقة للشاهد مقدم الشكوى؛ (٥) إحجام الشاهد عن الإدلاء بشهادته؛ (٦) مساعدة الجاني لجهة الادعاء في مقاضاة الآخرين (الشركاء)؛ (٧) مقاضاة الجاني في ولايات قضائية أخرى.[١٨] كما تتعين الإشارة إلى إن المراعاة الفعلية للاعتبارات التي تستخدمها العديد من جهات الادعاء في قرارات توجيه الاتهام ستشمل أيضًا مخاوف عملية بشأن قوة القضية والصعوبات المحتملة في إثبات الذنب أثناء المحاكمة (حتى بافتراض أن المدعي العام ليس لديه شك معقول وأن الأدلة كافية من الناحية القانونية). وأخيرًا، ستضع العديد من جهات الادعاء في الاعتبار أيضًا ما إذا كانت المعلومات الأخرى حول الجاني، بصرف النظر عن السلوك الذي قد يكون موضوع الاتهام، تشير إلى أن الادعاء «سيحقق مزايا جانبية مهمة أخرى، مثل انطباق أحكام العود على المجرم العائد في جرائم العنف» أم لا[١٩].

ونعتقد أن الشيء الأكثر إثارة للجدل، أن النقاد يتهمون أعضاء جهات الادعاء بأنهم يوجهون اتهامات أكبر من تلك التي يعتقدون حقًا أنها ضرورية، وذلك لتبرير اهتمام المجتمع بالقضية من أجل الضغط على المدعى عليه ليقر بأنه مذنب، ومنح المدعي العام «مجال مساومة» في مفاوضات الإقرار بالذنب.

---

(١٧) يبدو أن معظم المدعين العموم، وليس جميعهم، يعتقدون أنه لا ينبغي توجيه اتهامات في هذا الظرف، على الرغم من وجود أدلة كافية من الناحية القانونية.

Lynch, *Discretion,* Note 1, *supra,* at 1250.

(١٨) نقابة المحامين الأمريكيين، معايير العدالة الجنائية، وظيفة الادعاء ٣-٣,٩ (ب) (الطبعة الثالثة، ١٩٩٣).

(١٩) Litman, Note 1, *supra,* at 1135-36.

(فحص ممارسة ما يسمى بمحاكمات «آل كابوني»، والتي يكون فيها قرار الادعاء مدفوعًا بسلوك الجاني بصرف النظر عن السلوك محل الاتهام).

- عوامل ممارسة السلطة التقديرية:

وكما سبق الإشارة إليه، يتمتع مكتب المدعي العام بسلطة تقديرية غير محدودة إلى حد كبير في تقرير توجيه الاتهامات من عدمه. هناك جانب منفصل من السلطة التقديرية للادعاء يتمثل في السيطرة على القضايا الفردية التي يمارسها المدعي العام في مكتبه. ومع ذلك، لدى العديد من مكاتب الادعاء الكبيرة أكثر من ١٠٠ مدعٍ عام مساعد، يخفف كل واحد منهم العبء الملقى على عاتقه(٢٠).

وضعت العديد من مكاتب الادعاء الكبيرة سياسات لتوجيه قرارات الاتهام الصادرة عن وكلاء المدعي العام (وكلاء النيابة). وعلى الرغم من أن هذه السياسات قد تساعد في ضمان أن يراعي هؤلاء الأفراد داخل المكتب العوامل نفسها، إلا أن هذه السياسات تميل إلى أن تكون عامة بشكل كافٍ لترك وكيل المدعي العام بسلطة تقديرية كبيرة. على سبيل المثال، يوجه دليل محامي الولايات المتحدة وكلاء المدعي العام الفيدراليين بتوجيه اتهامات في أي حالة يعتقد فيها المدعي العام أن شخصًا ما قد ارتكب جريمة فيدرالية وأن إدانته أمر محتمل، ما لم يكن «هناك مصلحة فيدرالية كبيرة من خلال الملاحقة القضائية؛ أو أن الشخص يخضع لمقاضاة فعالة في ولاية قضائية أخرى؛ أو يوجد هناك بديل غير الطريق الجنائي كاف للمقاضاة»(٢١). وعلى الرغم من أن هذه التعليمات تعمل على التأكيد على بعض التوجيهات لوكلاء المدعي العام (ومحاميي الدفاع الذين يسعون لإقناعهم بعدم توجيه اتهامات)، إلا أن العاملين الأول والثالث يتركان مجالًا واسعًا للحكم من قبل وكيل المدعي العام- وهو ظرف مسلط عليه الضوء بأنه أكثر من محدود من قبل العوامل المتعددة التي يحددها الدليل بأنه يجب مراعاتها في كل من الأحكام الثلاثة المذكورة أعلاه، بما في ذلك سبعة عوامل مع ثمانية تعليقات يجب مراعاتها عند الحكم على وجود «مصلحة فيدرالية جوهرية»(٢٢).

قد تحكم المبادئ التوجيهية المماثلة للمكتب قرار ماهية الاتهام الذي سيتم توجيهه بعد الوصول إلى قرار المقاضاة. مرة أخرى، تقدم السياسة الفيدرالية مثالاً مفيدًا على

(٢٠) Carol J. DeFrances, U.S. Dep't of Justice, Prosecutors in State Courts, 2001 2-3(2002)

(٢١) U.S Attorney's Manual, (§ 9-27.220 (A) (2002).

(٢٢) *Id.* §9-27.230-9-27. 250.

المدى (المحدود) الذي تتحكم فيه هذه السياسات فعليًا في السلطة التقديرية لوكلاء المدعي العام. على سبيل المثال، تقرر تلك التوجيهات أنه يجب على وكلاء المدعي العام الفيدراليين «توجيه الاتهام. . . بأخطر جريمة تتفق مع طبيعة سلوك المدعى عليه، والتي من المرجح أن تؤدي إلى إدانة مستدامة»[٢٣]. وعلى الرغم من هذا التوجيه، إلا أن تطبيق هذا التوجيه «لا يتعارض مع تحديد التهم ... على أساس تقييم فردي للمدى، الذي تتفق فيه اتهامات معينة مناسبة للظروف المحددة للقضية، مع أغراض المدونات الجنائية الفيدرالية، وتعظم تأثير الموارد الفيدرالية فيما يخص الجريمة»[٢٤].

كما تستخدم العديد من مكاتب الادعاء العام أنظمة المراجعة الداخلية لقرارات توجيه الاتهام – على سبيل المثال، تتطلب قرارات الرفض أو جميع قرارات توجيه الاتهام الموافقة عليها من رئيس المكتب – للمساعدة في ضمان الاتساق في سياسة المكتب.

المطلب الثالث

السلطة التقديرية للمدعي العام ما لها وما عليها[٢٥]

لم تسلم السلطة التقديرية المقررة للمدعي العام في الولايات المتحدة الأمريكية من سهام النقد، وفي المقابل لم يتوقف المؤيدون لهذه السلطة عن الرد على تلك الانتقادات، وهذان العنصران سيكونان فحوى هذا المطلب.

[أ] انتقادات السلطة التقديرية للمدعي العام:

انتقد العديد من الباحثين بشدة مدى السلطة التقديرية[٢٦]، حيث أثاروا المخاوف المتعلقة بكل من المبادئ الدستورية المتعلقة بحق الإجراء العادل والحماية المتساوية، وارتكزت الحجج المبنية على مبد الإجراء العادل على عدم وجود قواعد تحكم قرارات توجيه الاتهام، ونقص الفرص المتاحة للمدعى عليه للطعن في اختيار التهم (أو للمجني

(٢٣) *Id. §* 9-27.300(A).

(٢٤) *Id.*

(٢٥) انظر بشكل عام المصادر المبينة في الهامش رقم ١ السابق.

(٢٦) Angela J. Davis, *The American Prosecutor: Independence, Power, and the Threat of 2, Tranny,* 86 Iowa L. Rev. 393(2001);Vorenberg, Note 1, *supra.*

عليه المشتكي في أن يعترض على قرار عدم الاتهام)، والافتقار العام للمراجعة الخارجية لقرار توجيه الاتهام، بما في ذلك عدم الكشف العلني عن أسباب قرارات توجيه الاتهام. باختصار، «لا يخضع المدعي العام لأي مراقبة عن بعد على النحو الذي يتطلبه الحق الدستوري بالإجراء العادل إذا كان منخرطًا في نظام تقاضٍ معترف به وليس نظاماً خفياً»(٢٧).

أما من ناحية المساواة في الحماية القانونية، يعترض النقاد على أن السلطة التقديرية الواسعة غير الموجهة ستؤدي حتمًا إلى قرارات تعسفية، بل وأسوأ من ذلك، قرارات منحازة ومتحيزة. ووفقًا لما ذكره أحد النقاد البارزين، «إن منح المدعي العام سلطة تنفيذ العقاب أو رفضه حسب تقديرهم يثير احتمالية أن يتم فرض عقوبات المجتمع الأكثر جوهرية بشكل تعسفي وحسب الهوى والتعامل بمزيد من القسوة مع أقل أفراد المجتمع تفضيلاً – الأقليات العرقية والإثنية والمنبوذين اجتماعيًا والفقراء»(٢٨).

وأيضًا، هاجم النقاد السلطة التقديرية للمدعي العام، حيث زعموا بأن جهات الادعاء ليست الجهات الفاعلة المؤسسية المناسبة لممارسة السلطة التقديرية في اتخاذ قرارات الاتهام. والواقع أن السلطة التقديرية للمدعي العام تواجه هذه الحجة من ناحيتين، فمن ناحية يعترض بعض النقاد على أنه عند ممارسة السلطة بعدم المقاضاة أو عدم المقاضاة لبعض التهم والاكتفاء بتهم أخرى، يغتصب المدعي العام الوظيفة التشريعية. ومن وجهة النظر هذه، إذا كانت السلطة التشريعية قد جرمت سلوكًا معينًا، ويمكن للولاية أن تثبت تورط فرد ما في هذا السلوك، فيجب مقاضاته – وعدم القيام بذلك يعد استخفافًا بالإرادة الديمقراطية، كما هو موضح في قرار تجريم الهيئة التشريعية. من ناحية أخرى، مع التركيز على قرارات توجيه الاتهامات، يجادل نقاد آخرون بأن المدعين العامين، باعتبارهم مدافعين عن جانب معين داخل نظام العدالة الجنائية، يفتقرون إلى الحياد الضروري لتحقيق التوازن الصحيح بين المصالح المجتمعية التي يجب مراعاتها عند اتخاذ قرار الاتهام.

(٢٧) Vorenburg, Note 1, *supra*, at 1554-55

(٢٨) *Id.* at 1555.

[ب] الدفاع عن السلطة التقديرية للمدعي العام:

يؤكد المدافعون عن السلطة التقديرية للمدعي العام بأن الأحكام الفردية المتعلقة بقرارات الاتهام لا يمكن تجنبها، وأن وكلاء المدعي العام هم الأفراد الموجودون في أفضل وضع لإصدار مثل هذه الأحكام. بالنظر إلى نطاق القوانين الجنائية الأمريكية، يجادل عدد قليل من الفقه بجدية من أجل تنفيذ أحكام القانون الجنائي دون ممارسة كلية للسلطة التقديرية. أيضًا، يجادل المدافعون عن السلطة التقديرية للمدعي العام بأنه في ظل عدم وجود تعديلات تشريعية يمكن تصورها كبديل لهذه السلطة التقديرية بل وربما هذه التعديلات تكاد تكون مستحيلة في القانون الجنائي ككل، يبقى الخيار المتاح يتطلب اتخاذ قرارات توجيه الاتهام في ضوء هذه السلطة التقديرية. هذا الأمر صحيح بشكل خاص إذا كنا نسعى جاهدين لتحقيق العدالة في الحالة الفردية – وهي قيمة تتعارض كثيرًا مع القواعد التي تتطلب معاملة موحدة.

وبالنظر إلى حتمية، بل وربما حتى استحباب، ممارسة السلطة التقديرية في اتخاذ قرارات الاتهام، تصمد حجة أن وكلاء المدعي العام هم في وضع أفضل لإصدار هذه الأحكام لسببين، أولاً: وكلاء المدعي العام هم خبراء في نظام العدالة الجنائية، وعلى دراية بالقضية الفردية والقضايا الأخرى والقضايا المحتملة، وهم في وضع جيد للحكم على «عوامل مثل قوة القضية، وقيمة الردع العام للمقاضاة، وأولويات التنفيذ لدى جهة الادعاء، وعلاقة القضية بخطة التنفيذ العامة للقانون لجهة الادعاء»[٢٩]، وثانيًا: في معظم الولايات يخضع وكلاء المدعي العام أو أولئك الذين يقومون بتوظيفهم وفصلهم للمساءلة السياسية – على الأقل مقارنة بالقضاة.

أخيرًا، يجادل المدافعون عن السلطة التقديرية للمدعي العام في بعض الأحيان بأن المراجعة الخارجية لقرار توجيه الاتهام «ستضعف من أداء وظيفة دستورية تنفيذية أساسية»[٣٠] – ألا وهي الملاحقة القضائية للجرائم. «إن فحص أساس المقاضاة يؤخر من الإجراءات الجنائية، ويهدد بتثبيط جعل القانون موضع التنفيذ من خلال إخضاع دوافع المدعي العام وصنع القرار لديه للتحقيق الخارجي، وقد يقوض من فعالية

(٢٩) *Wayte* v. United States, 470 U.S. 598, 607 (1985).

(٣٠) United States v. Armstrong, 517 U.S. 456, 465(1996).

الادعاء العام (خاصة في تحقيق الردع) من خلال الكشف عن سياسة تنفيذ القانون الحكومية»[٣١].

وبغض النظر عن مزاياها، فإن اقتراحات التحقق من السلطة التقديرية للمدعي العام بصورة كبيرة من خلال الإشراف التشريعي أو زيادة الإشراف القضائي أو التفسير العام الإلزامي لقرارات الاتهام لم تحقق أي تقدم كبير، وينبغي التأكيد على أن المحكمة العليا دافعت باستمرار عن السلطة التقديرية الواسعة للمدعي العام.

المبحث الثاني

القيود الدستورية على السلطة التقديرية للمدعي العام

يتناول هذا المبحث دراسة المبادئ الدستورية الحاكمة لسلطة المدعي العام في توجيه الاتهام من زوايا ثلاث: فمن الزاوية الأولى لا يجوز أن يكون قرار توجيه الاتهام مبنياً على عنصر غير مشروع كاللون أو الجنس أو العرق، ومن جهة أخرى لا يجوز توجيه الاتهام وما يتضمنه من أوصاف قانونية انتقاماً لممارسة حق كفله القانون، ومن زاوية ثالثة فرضت المحكمة العليا قرينة أو افتراضاً قانونياً بقيام هذا الاتهام غير المشروع بقيود معينة، كل في مطلب مستقل.

المطلب الأول

الاتهام العنصري (الانتقائي)[٣٢]

على الرغم من أن سلطة توجيه الاتهام تعد جزءًا من «المقاطعة الخاصة»[٣٣] للسلطة التنفيذية، وكما هو مذكور أعلاه، فهي تخضع لقيود قليلة جدًا، إلا أن القيود الدستورية موجودة، فعلى وجه التحديد «لا يجوز أن يستند قرار الاتهام على معيار غير مبرر مثل العرق أو الدين أو أي تصنيف تعسفي آخر»[٣٤]. كما لا يجوز أن يستند

(٣١) *Wayte,* 470 U.S. at 607.

(٣٢) Anne Bowen Poulin, *Prosecutorial Discretion and Selective Prosecution: Enforcing Protection After United States o. Armstrong,* 34 Am. Crim. L. Rev. 1071 (1997).

(٣٣) Heckler v. Chaney, 470 U.S. 821, 832 (1985).

(٣٤) United States v. Armstrong, 517 U.S. 456, 464 (1996) (quoting Oyler v. Boles, 368 U.S. 448, 456 (1962).

قرار الاتهام بسبب «ممارسة المتهم للحقوق القانونية والدستورية المحمية»[٣٥]. ونجد أن هذا الحظر المحدود على «الاتهام الانتقائي» مستمد من النص الدستوري الخاص بالحماية المتساوية (يقصد به أن السلطة التنفيذية يجب أن تتعامل مع أي شخص أو فئة بشكل متساوٍ مع أي فئة أخرى بالمجتمع تتماثل من حيث الظروف من حيث تطبيق القانون دون تمييز) في التعديل الرابع عشر، وفي حالة الاتهامات الفيدرالية، فإنه مستمد من حق الإجراء العادل في التعديل الخامس[٣٦].

وينبغي التأكيد على أنه من الصعب للغاية بالنسبة للمدعى عليه إثبات ادعاء الاتهام الانتقائي غير الدستوري باعتبار أن معيار الإثبات يتسم بالصعوبة لا سيما أنه يتعلق بالأمور الخفية المتمثلة بالبواعث[٣٧]. في الواقع، ووفقاً للمحكمة العليا فإن: «ادعاء الاتهام الانتقائي نادر... وقد أكدنا على أن معيار إثبات [مثل هذا الادعاء] ملح بشكل خاص، ويتطلب من المدعى عليه الجنائي تقديم «دليل واضح» يحل محل الافتراض القائل بأن المدعي العام تصرف بشكل قانوني»[٣٨].

للتغلب على صعوبة إثبات الاتهام الانتقائي، يتعين على المدعى عليه أن يثبت أن سياسة الادعاء كانت تمييزية في تأثيرها وغرضها. تطبيقاً لذلك، تقدم قضية *Wayte v. United States*[٣٩] مثالاً على هذا المعيار. في تلك القضية تم اتهام Wayte بسبب فشله في التسجيل الإلزامي في نظام الخدمة العسكرية الانتقائية، وهذا الفشل في التسجيل لم يكن من قبيل الصدفة، فقد كتب المدعى عليه إلى الرئيس قائلًا: «قررت إطاعة ضميري بدلاً من قانونكم»، ومن ثم لم يسجل مطلقًا في نظام الخدمة الانتقائية. حافظ Wayte على وعوده من خلال عدم التسجيل، على الرغم من الطلبات الكتابية اللاحقة بأن عليه القيام بذلك من نظام الخدمة الانتقائية ومحاميه الأمريكي المحلي، ومنح «فترة سماح» للتسجيلات المتأخرة.

(٣٥) Wayte v. United States, 470 U.S. 598, 608 (1985).
(٣٦) *Id.* at 608 n.9.
(٣٧) *Armstrong,* 517 U.S. at 463.
(٣٨) Reno v. American-Arab Anti-Discrimination Comm., 525 U.S. 471, 489 (1999).
(٣٩) 470 U.S. 598 (1985).

قامت جهة الادعاء بتجميع ملف للأفراد الذين فشلوا في التسجيل، وضم هذا الملف أشخاصاً آخرين أمثال المدعى عليه، الذين أبلغوا بواسطة الحكومة على وجه التحديد بأنهم لم يسجلوا وغيرهم ممن تم إبلاغ الحكومة عنهم بأنهم لم يقوموا بالتسجيل. في النهاية، قررت جهة الادعاء تحريك الدعوى الجنائية بمواجهة الأفراد الموضوعين على هذه القائمة وليس الآخرين. فعلت جهة الادعاء ذلك على الرغم من أنها تدرك أن أولئك الذين حُوكموا بموجب هذا النهج كانوا «ممن يمكن تصنيفهم بأنهم صريحون، ومن أنصار عدم التسجيل» أو الأشخاص «الذين لديهم اعتراضات دينية أو أخلاقية». كان المدعى عليه واحدًا من حوالي ١٣ فردًا متهمًا بموجب هذه السياسة، من بين ما يقدر بـ ٦٧٤٠٠٠ من غير المسجلين. اعترض المدعى عليه بأن اتهامه جاء انتقائيًا، بحجة أنه حوكم بسبب «معارضته الصريحة» لشرط التسجيل.

رفضت المحكمة الادعاء بالانتقائية، وخلصت إلى أنه لم يظهر أي أثر تمييزي أو غرض تمييزي بالنسبة للمدعى عليه، أشارت جهة الادعاء إلى أن الذين يعبرون عن معارضة عامة للتسجيل لا يعاملون بشكل مختلف عن أولئك الذين لم يعبروا عن معارضة عامة، فقد تم اتهام كلتا المجموعتين إذا أبلغوا (ولكن شريطة أن يبلغوا) عن أنفسهم أو يتم الإبلاغ عنهم من قبل آخرين بأنهم ما زالوا من غير المسجلين. وأضافت المحكمة أنه حتى ولو كان لسياسة الادعاء تأثير تمييزي (إيذاء المحتجين بشكل أكبر)، وأن الحكومة قد أدركت مسبقًا أنها ستفشل، فإن الاتهام الانتقائي سيظل يفشل لأن المدعى عليه لم يثبت أن الغرض من سياسة الاتهام كان استهداف المحتجين من العامة. لذلك، توصلت المحكمة إلى عدم وجود هذا الغرض التمييزي، حتى مع الإشارة إلى أن «اتهام غير المسجلين المرئيين كان يُعتقد أنها وسيلة فعالة لتعزيز الردع العام، خاصة وأن الفشل في اتخاذ إجراءات قانونية ضد الجناة المعروفين بشكل عام من شأنه أن يشجع الآخرين على انتهاك القانون».

تزداد صعوبة مهمة إثبات الاتهام الانتقائي عندما يكون الادعاء مبنيًا على العرق. وفي هذا السياق، رأت المحكمة أنه، لمجرد تلبية الجزء الخاص بالأثر التمييزي من معيار الإثبات، كان على المدعى عليه «أن يثبت أنه لم يتم اتهام الأفراد أصحاب الوضع المماثل والذين ينتمون لعرق مختلف»(٤٠). وحتى بإجراء جلسة استجواب لإثبات مثل هذا

(٤٠) *Armstrong,* 517 U.S. at 465.

الادعاء (والذي قد يكون حرجًا نظرًا لأن التفاصيل الضرورية بشأن من تمت مقاضاته ومن لم تتم مقاضاته تكمن حصريًا في قبضة جهة الادعاء)، فعلى المدعى عليه تلبية متطلبات «معيار صارم»[٤١] يتطلب تقديم «بعض الأدلة على أنه كان من الممكن مقاضاة المدعى عليهم أصحاب الوضع المماثل والذين ينتمون إلى أعراق أخرى، ولكن لم يتم ذلك»[٤٢]. أخيرًا، يلاحظ أن المحكمة حتى في حالة إثبات الاتهام الانتقائي، لم «تحدد أبدًا» ما إذا كان العلاج المناسب هو رفض قرار الاتهام أو فرض «بعض الجزاءات الأخرى على جهة الادعاء»[٤٣].

المطلب الثاني

الاتهام الانتقامي[٤٤]

[١] نظرة عامة:

هناك نوع خاص من ادعاء الاتهام الانتقائي عندما يجادل المدعى عليه بأن المدعي العام قد وجه اتهامات إضافية أو أكبر «بدافع الرغبة في معاقبته على فعل شيء سمح له القانون به بوضوح»[٤٥]، مثل الطعن على حكم الإدانة أو المطالبة بمحاكمة أمام هيئة محلفين. يُحظر مثل هذا السلوك، الذي يُطلق عليه «الاتهام الانتقامي»[٤٦]، كأحد انتهاكات حق الإجراء العادل (حق الفرد في تطبيق القانون عليه بحسب مقاصد المشرع)[٤٧].

على النقيض من تعاملها مع الاتهام الانتقائي، منحت المحكمة العليا المدعى عليهم الذين يقدمون ادعاء الاتهام الانتقامي ميزة «افتراض الانتقام» في ظروف معينة، يرتب هذا

(٤١) Id. at 468.

(٤٢) Id. at 469.

(٤٣) Id. at 461.

(٤٤) C. Peter Erlinder & David C. Thomas, *Prohibiting Prosecutorial Vindictiveness While Protecting Prosecutorial Discretion: Toward a Principled Resolution of a Due Process Dilemma,* 76 J. Crim. L. & Criminology 341 (1985) ؛Peter J. *Henning,Prosecutorial Misconduct and Constitutional Remedies, 77* Wash. U. L.Q. 713, 734-46 (1.999) ؛Note, *Breathing New Life Into Prosecutorial Vindictiveness Doctrine,* 114 Harv. L. Rev. 2074 (2001).

(٤٥) United States v. Goodwin, 457 U.S. 368, 384 (1982).

(٤٦) هناك مبدأ الانتقام القضائي المرتبط ارتباطًا وثيقًا ويعد ذا صلة بالتطبيق القضائي للعقوبات المعززة بعد الاستئناف الناجح. تمت مناقشة الاتهام الانتقامي في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

(٤٧) Blackledge v. Perry, 417 U.S. 21(1974).

الافتراض بشكل فعال نقل العبء من على المدعى عليه إلى المدعي العام، والذي يجب أن يثبت غياب الدافع الانتقامي لديه. ومع ذلك، وكما هو موضح في الأقسام الفرعية التالية، فإن المحكمة مع مرور الوقت أضعفت «الافتراض» وضيقت فئة القضايا التي تنطبق عليها.

[٢] قضية[٤٨] *Blackledge v. Perry* :

في قضية (Blackledge v. Perry)، أدين المدعى عليه بالاعتداء بسلاح مميت (وهو ما يعد جنحة) في محكمة ذات اختصاص محاكمات الجنح فقط. مارس المدعى عليه حقه بموجب قانون الولاية في الحصول على محاكمة جديدة، وقبل إجراء المحاكمة الثانية، سعى المدعي العام وحصل على لائحة اتهام جديدة تتهم المدعى عليه بالاعتداء بسلاح مميت بقصد القتل (وهو ما يعد جناية). دفع المدعى عليه أن لائحة الاتهام بجناية كانت عقابًا له على ممارسته حقه القانوني في الخضوع لمحاكمة جديدة، وبالتالي تُعد انتهاكًا لحق الإجراء العادل في التعديل الرابع عشر.

حكمت المحكمة العليا لصالح المدعى عليه (Perry)، على الرغم من أنه لم يقدم أي دليل مباشر على أن دافع المدعي العام وراء توجيه اتهام أكبر هو معاقبته على ممارسة حقه في الحصول على محاكمة جديدة. استندت المحكمة في استنتاجها إلى أن الظروف قدمت «احتمالية واقعية» للانتقام. أوضحت المحكمة أن الأساس المنطقي لحكمها لم يكن أن «الدافع الانتقامي لا بد من وجوده حتمًا»، بل إن الخوف من مثل هذا الدافع «قد يمنع بشكل غير دستوري من ممارسة المدعى عليه» لحقوقه القانونية.

وهكذا، بدا أن قضاء المحكمة في قضية Blackledge يمنع المدعي العام من توجيه تهمة أشد عقوبة بعد أن يمارس المحكوم عليه حقه في الطعن ضد حكم الإدانة[٤٩]، وأثار احتمالية منع المدعي العام من توجيه تهم إضافية، وذلك بعد ممارسة المدعى عليه حقوقًا أخرى. الاستثناء الوحيد الذي اعترفت به المحكمة صراحةً هو أنه «إذا أظهرت الدولة استحالة المضي قدمًا في التهمة الأكثر خطورة في البداية»، كما هو الحال عندما يكون المتهم متهمًا في الأصل بالاعتداء، ولكن قبل المحاكمة الثانية، توفي الضحية متأثراً بجراحه.

(٤٨) 417 U.S. 21 (1974).

(٤٩) في بعض الحالات، يمنع شرط ارتكاب الجرم نفسه مرتين أيضًا إعادة المقاضاة من هذا القبيل. في قضية Blackledge، رفضت المحكمة صراحةً الفصل في ادعاء Perry الخاص بارتكاب الجرم نفسه مرتين.

المطلب الثالث
القيود على قرينة الانتقام:
قضية[٥٠] *United States v. Goodwin*

بناء على تقييد مبدأ قضية Blackledge، والذي قررته المحكمة لأول مرة في سياق المفاوضات بشأن اتفاق إقرار بالذنب بين جهة الادعاء والمدعى عليه،[٥١] رأت المحكمة في قضية (Goodwin) أن افتراض الانتقام لا ينطبق في سياق ممارسة المدعى عليه لحقه في الخضوع لمحاكمة من قبل هيئة محلفين، وأشارت إلى أن القرينة غير قابلة للتطبيق على ممارسة جميع الحقوق السابقة للمحاكمة. علاوة على ذلك، أشارت المحكمة في قضية (Goodwin) أيضًا إلى أنه حتى عندما تنطبق القرينة، فهناك طرق كثيرة لدحضها وهذه الطرق أكثر مما ظهر من تصور أولي من قضية (Blackledge).

في قضية Goodwin، تم اتهام Godwin بارتكاب جنحة الاعتداء، وبعد ذلك أبلغ المدعي العام بأنه يرغب في محاكمته من قبل هيئة محلفين، مما استلزم إحالة القضية إلى محكمة أعلى وإلى مدع عام آخر. قام المدعي العام الجديد بإعداد لائحة اتهام جديدة على أساس الوقائع نفسها ولكن بتكييف قانوني آخر، وتم اتهام Goodwin بارتكاب جريمة الاعتداء على ضابط فيدرالي (وهو ما يعد جناية).

رفضت المحكمة ادعاء Goodwin بأن ذلك يعد انتقاماً، وقد جاء رأي القاضي «Stevens» الذي كتب قرار المحكمة في تلك القضية في أن: «جميع الاحتمالات المتعلقة بزيادة العقوبة لا تنتهك حق الإجراء العادل. . . ولكن ما يسيء إليه هي تلك الأمور التي تشكل احتمالية واقعية لـ «الانتقام»»[٥٢]. ووفقًا للمحكمة، فإن وضع Goodwin لم يبين مثل هذا الاحتمال، كما أنها تختلف عن قضية Blackledge التي نتج عن ممارسة المدعى عليه لحق فيها « في الحصول على إعادة محاكمة كاملة بعد أن تمت محاكمته وإدانته مرة واحدة». وفي هذه الحالة، أوضحت المحكمة أن «التحيز الراسخ أو الواضح» ضد إعادة محاكمة القضايا يخلق «ضغوطًا مؤسسية» تدعم افتراض

(٥٠) 457 U.S. 368 (1982).
(٥١) Bordenkircher v. Hayes, 434 U.S. 357 (1978).
(٥٢) 457 U.S. at 384 (quoting *Blackledge,* 417 U.S. at 27).

الانتقام من جانب المدعي العام. خلصت المحكمة إلى عدم وجود مثل هذه الضغوط، في قضية مثل قضية Goodwin، حيث قرر المدعي العام زيادة التهم قبل إجراء أي محاكمة.

أيضًا، أعرب القاضي Stevens في رأيه عن قلقه من أن تطبيق قرينة الانتقام في السياق السابق للمحاكمة سيتعارض بلا داع مع السلطة التقديرية للمحامي العام في توجيه الاتهام وجميع القيم التي تدعمها. وخلصت المحكمة إلى أنه: «يجب أن يبقى المدعي العام حراً قبل المحاكمة في ممارسة السلطة التقديرية الواسعة المخولة له لتحديد مدى المصلحة المجتمعية في الاتهام، كما يجب ألا يجمد القرار الأولي بالسلوك المستقبلي».

في قضية Goodwin، تركت المحكمة الباب مفتوحًا لاحتمالية أن يكون لدى المدعى عليه «إمكانية أن يثبت بشكل موضوعي أن قرار المدعي العام بتوجيه الاتهام كان بدافع الرغبة في معاقبته» لممارسته حقًا قانونيًا أو دستوريًا. لا يزال مثل هذا السلوك ممنوعاً، ولكن في غياب القرينة، كما هو الحال مع ادعاءات الاتهام الانتقائي، يصعب إثبات مثل هذه الدوافع غير اللائقة.

في قضية Goodwin، وصفت المحكمة أيضًا على نطاق أوسع إلى حد ما الطريقة التي يمكن بها تفنيد الافتراض أو دحض القرينة. ذكرت المحكمة أنه «يمكن التغلب على مثل هذا الافتراض بأدلة موضوعية (لها أصل في الأوراق) تبرر عمل المدعي العام». ومع ذلك، وعلى نحو غامض، فإن رأي Goodwin اقتبس بعد ذلك اللغة الأصلية والأضيق من قضية Blackedge – واصفاً دليلاً حكوميًا على أن توجيه الاتهام الإضافي في وقت سابق كان «مستحيلاً». ونظرًا لأن المحكمة العليا لم تبت بعد ذلك في قضية سعى فيها المدعي العام للتغلب على افتراض الانتقام، فإنها لم تحل هذا الغموض صراحة. ومع ذلك، ولأن المحكمة قد ذكرت الآن في سياق الانتقام القضائي عند إصدار الحكم أنه يمكن التغلب على افتراض مماثل على أساس أي معلومات موضوعية لعدم الانتقام[٥٣]، فمن المعقول أن نفترض أن المحكمة ستسمح بطعن المدعي العام على الأساس نفسه، وفقًا للغة قضية Goodwin.

(٥٣) Texas v. McCullough, 475 U.S. 134 (1986).

المبحث الثالث
القيود الإجرائية على السلطة التقديرية للمدعي العام

عادة بعد فترة وجيزة من إلقاء القبض على المتهم، سيتم تحديد جلسة «أول مثول أو ظهور» له أمام القاضي، وهذا الأخير سيقرر ما إذا كان حجز المتهم هذا مدعوماً بسبب محتمل أم لا، ما لم يكن هذا القرار قد تم اتخاذه بالفعل. ومع ذلك، فإن نتيجة هذا السبب المحتمل لا تكفي لتقديم المتهم إلى المحاكمة بتهم جناية. بدلاً من ذلك، إذا رغب المدعي العام في توجيه تهم تتعلق بجناية، فيجب إدراج هذه التهم في لائحة اتهام، والتي يجب أن تعرض على قاضٍ في جلسة استماع أولية، أو تتم المصادقة عليها عبر إجراءات هيئة محلفين كبرى (بحسب النظام القانوني المتبع باعتبار أنه يختلف باختلاف الولايات).

وبناء على ذلك، يتناول هذا المبحث دراسة القيود الإجرائية على سلطة المدعي العام في توجيه الاتهام من خلال تقييد هذه السلطة بفحص من جهات أخرى وهي المحكمة في حال الولايات التي تتبنى نظام جلسة الاستماع أو المثول الأولي، ومن خلال هيئة المحلفين الكبرى في الولايات التي تتبنى أنظمتها القانونية نظام هيئة المحلفين الكبرى التي يقترب دورها كثيراً من نظام قاضي التحقيق المعروف في بعض الأنظمة اللاتينية.

المطلب الأول
جلسات الاستماع الأولية(٥٤)

[أ] إجراءات جلسات الاستماع الأولية:

على الرغم من أن الدستور لا يشترط على الولايات أن تنص على مثل هذا الإجراء(٥٥)، إلا أنه في معظم الأنظمة القانونية (نظم الإجراءات الجنائية) الخاصة

(٥٤) Roy B. Flemming, *Elements of the Defense Attorney's Craft: An Adaptive Expectations Model of the Preliminary Hearing Decision,* 8 Law & Policy 33(1986) ؛Kenneth Graham & Leon Letwin, *The Preliminary Hearing in Los Angeles: Some Field Findings and Legal Policy Observations,* 18 U.C.L.A. L. Rev. 635(1971) ؛Andrew D. Leipold, *Preliminary Hearing, in* 3 Encyclopedia of Crime & Justice 1131 (Joshua Dressier ed., 2d ed., 2002).

(٥٥) Gerstein v. Pugh, 420 U.S. 103, 119 (1975); LemWoon v. Oregon, 229 U.S. 586 (1913).

بالولايات، يتم عقد جلسة استماع أولية أو «فحص أولي» في غضون أسبوعين من المثول الأولي للمعتقل أمام القاضي[٥٦]، ما لم يتنازل المدعى عليه عن هذه الجلسة[٥٧]، أو إذا ما تمت مناقشة لائحة الاتهام في جلسة الاستماع أمام هيئة المحلفين الكبرى. إذا وجدت المحكمة أو هيئة المحلفين الكبرى في جلسة الاستماع الأولية أن الادعاء قدم أدلة كافية على أن المدعى عليه ارتكب الجريمة (الجرائم) التي تم اتهامه بها – في معظم الولايات بموجب معيار السبب المحتمل[٥٨] – فسيتم إعداد القضية للقيام بمزيد من الإجراءات.

هناك اختلاف واسع بين الأنظمة القانونية في الولايات في الطريقة التي يتم بها عقد جلسات الاستماع الأولية. ومع ذلك، وبشكل عام، فإن جلسات الاستماع الأولية هي جلسات تخاصمية بطبيعتها (يحضرها الخصوم) ولها إجراءات محددة وتدار إلى حد ما مثل المحاكمة. ونظرًا لأن جلسة الاستماع الأولية تعتبر مرحلة حاسمة من إجراءات الاتهام، فيحق للمدعى عليه دستوريًا توكيل محام[٥٩]. كما يجوز للمدعي العام والمدعى عليه استدعاء شهود نيابة عنهم واستجواب شهود الخصوم[٦٠]. ومع ذلك، ولأن المشكلة في جلسة الاستماع الأولية تتمثل فقط في ما إذا كانت هناك أدلة كافية للمضي قدمًا في المحاكمة من عدمه، فإن حقوق المدعى عليه في تقديم الأدلة والاستجواب يكون لها نطاق أقل في جلسة الاستماع الأولية مما هو عليه في جلسات المحاكمة. علاوة على ذلك، تسمح العديد من (وليس كل) السلطات القضائية بإدخال الشهادات السماعية (أقوال أو إفادات منقولة عن الغير)[٦١] والأدلة التي تم الحصول عليها بطريقة غير دستورية (كتفتيش غير مشروع)[٦٢] في جلسات الاستماع الأولية، على الرغم من أن هذه الأدلة عادة ما تكون غير مقبولة في المحاكمة.

---

(٥٦) في النظام الفيدرالي، يجب أن تعقد الجلسة في موعد لا يتجاوز عشرة أيام بعد المثول الأولي، إذا كان المعتقل موضوعًا في الحجز، أو في غضون عشرين يومًا إذا لم يكن موضوعًا في الحجز. انظر:
(Fed. R. Crim. P. 5.1c).

(٥٧) يختلف معدل تنازل المتهمين عن جلسات الاستماع الأولية اختلافًا كبيرًا عبر الولايات. انظر بشكل عام Flemming، الملاحظة ٦٢، أعلاه (مناقشة معدلات الإعفاء وتحديد مجموعة متنوعة من الأسباب التي تدفع محامي الدفاع إلى التنازل عن جلسات الاستماع الأولية).

(٥٨) Fed. R. Crim. P. 5.1(e).

(٥٩) Coleman v. Alabama, 399 U.S. 1 (1970).

(٦٠) Fed. R. Crim. P. 5.1(e).

(٦١) Fed. It. Evid. 1101(d) (3).

(٦٢) Fed. R. Crim, P. 5.1(e).

تعتمد الأهمية الإجرائية لجلسة الاستماع الأولية في الإجراءات الجنائية على ما إذا كانت الولاية ذات «اختصاص قضائي بالمعلومات» (أي ولاية لا يلزم فيها تقديم لائحة اتهام من قبل هيئة محلفين كبرى) أو «اختصاص قضائي بلائحة الاتهام» (أي ولاية لا يمكن فيها عادة تقديم المدعى عليه للمحاكمة إلا إذا وجهت له هيئة محلفين كبرى الاتهام).

في هذه الولايات، بمجرد أن يقرر القاضي أن هناك أدلة كافية «لحجز» المدعى عليه للمحاكمة، فإن المدعي العام يقدم «لائحة الاتهام» إلى المحكمة الابتدائية، و«لائحة الاتهام» هي وثيقة توضح التهم الموجهة إلى المدعى عليه والوقائع الأساسية المتعلقة بها، وبالتالي يمكن القول إن لائحة الاتهام تحل محل الشكوى كمستند اتهام رسمي. إذا لم تجد المحكمة دليلاً كافياً لمحاكمة المدعى عليه، فإنها ترفض الشكوى وتقوم بإخلاء سبيل المدعى عليه. وفي هذه الحالة، إذا رغب المدعي العام في متابعة القضية المرفوضة، فهناك العديد من الخيارات المتاحة له: (١) يجوز له تقديم لائحة اتهام جديدة، وفي هذه الحالة تبدأ المقاضاة من جديد[٦٣]؛ و/أو (٢) في بعض الولايات، يجوز له أن يستأنف قرار القاضي في المحكمة الابتدائية برفض الشكوى؛ و/أو (٣) إذا كانت إجراءات هيئة المحلفين الكبرى بديلاً متاحًا، فيُسمح له بطلب لائحة اتهام من هيئة محلفين كبرى.

على النقيض من ذلك، في الولايات التي تتبنى لوائح الاتهام عبر هيئة المحلفين الكبرى، يكون لجلسة الاستماع الأولية أهمية قليلة؛ وذلك لأن إجراءات هيئة المحلفين الكبرى قد تحل محل قرار السبب المحتمل لدى القاضي؛ لذلك إذا قررت هيئة المحلفين الكبرى عدم وجود أدلة كافية لاتهام المدعى عليه، فلا يمكن تقديمه للمحاكمة، وإذا وجهت له اتهامًا، فإنه يمكن أن يكون متهمًا بغض النظر عن نتيجة جلسة الاستماع الأولية التي تقرر فقط مسألة الحجز قبل المحاكمة. في الواقع، في العديد من هذه الولايات، بما في ذلك النظام الفيدرالي، لا يتم عقد جلسة الاستماع الأولية إذا كان المدعى عليه قد اتهم – بواسطة هيئة المحلفين الكبرى – قبل الموعد المحدد لجلسة الاستماع الأولية[٦٤]. وبالتالي، يمكن وكلاء المدعي العام من التحايل على جلسة الاستماع الأولية (والإجراءات المضادة الخاصة بها) بصورة أو بأخرى حسب الرغبة في تلك الولايات التي تُعقد فيها هيئات المحلفين الكبرى بطبيعة الحال[٦٥].

(٦٣) لا يعد هذا الأمر انتهاكًا لشرط ارتكاب الجرم نفسه مرتين في دستور الولايات المتحدة، لأن المجرم لم يتم «حجزه» بعد.
(٦٤) Fed. R. Crim. P. 51(a).
(٦٥) Fed. R. Crim. P. 51(a).

[ب] وظائف جلسة الاستماع الأولية:

يتمثل الغرض الأساسي من جلسة الاستماع الأولية، على الأقل من الناحية النظرية، في تقديم وظيفة فحص لتحديد ما إذا كان هناك سبب محتمل للاعتقاد بحدوث جريمة أم لا، وما إذا كان الموقوف قد ارتكبها أم لا[٦٦]. وعلى الرغم من أن هناك نسبة مئوية صغيرة فقط من جلسات الاستماع الأولية تؤدي إلى رفض التهم لعدم كفاية الأدلة، إلا أن جلسة الاستماع الأولية قد تحقق أيضًا وظيفة الفحص الخاصة بها جزئيًا من خلال الالتزام الذي تفرضه على المدعي العام، فقد تتسبب الحاجة إلى تقديم أدلة إلى قاضٍ محايد، بما في ذلك الجهد المطلوب للتحضير وتقديم الشهود، في قيام بعض وكلاء المدعي العام بتقييم التهم ورفضها بشكل كلي أو جزئي في مرحلة مبكرة (أي قبل جلسة الاستماع الأولية) أكثر مما قد يفعلون في حالة عدم وجود هذا الإجراء السابق للمحاكمة.

من الناحية العملية، يمكن أن توفر جلسات الاستماع الأولية فوائد للمدعى عليهم بصرف النظر عن وظيفة الفحص. أولاً: توفر جلسات الاستماع الأولية فرصة لاكتشاف بعض أدلة الادعاء (بما في ذلك هوية الشهود الرئيسيين ومضمون شهادتهم)، وفرصة لتقييم أداء بعض شهود الدفاع على الأقل. ثانيًا: يمكن أن توفر جلسات الاستماع الأولية فرصة تستغل لاحقاً في المحاكمة لإضعاف شهود الإثبات أثناء المحاكمة. تطبيقاً لذلك، إذا اختلفت أقوال الشاهد في المحاكمة عن أقواله في جلسة الاستماع الأولية، فيمكن لمحامي الدفاع أن يطعن في صدق شهادته أثناء المحاكمة (وبالتالي يجعل الشاهد يبدو غير موثوق به) مع شهادته التي أدلى بها تحت القسم خلال جلسة الاستماع الأولية، والتي سيؤكد محامي الدفاع أنها وقعت أقرب إلى وقت الحدث المعني. علاوة على ذلك، «إن وجود شاهد ملتزم بنسخة معينة من الأحداث يمكن أن يكون مهمًا بشكل خاص في هذه المرحلة المبكرة من العملية، حيث قد لا يكون الشاهد في هذه المرحلة مستعدًا تمامًا للشهادة كما سيفعل في المحاكمة»[٦٧].

(٦٦) Fed. R. Crim. P. 51(e).

(٦٧) Leipold, Note 54, supra, at 1133.

ويمكن لوكلاء المدعي العام أيضًا جني بعض الفوائد الإضافية من جلسات الاستماع الأولية. والأهم من ذلك، أن أعضاء جهات الاتهام قد يستخدمون جلسات الاستماع الأولية للحفاظ على شهادة الشهود، إذا كانت لديهم شكوك حول استعداد الشاهد أو قدرته على الإدلاء بشهادته وقت المحاكمة. وبالتالي هذا الإجراء قد يساعد وجود نسخة موثقة من الشهادة والأقوال تحت القسم على ردع الشاهد عن تغيير شهادته عندما يحين وقت المحاكمة. كما أنه في حال إذا ما أصبح الشاهد غير متاح تمامًا وقت المحاكمة، فإن العديد من المحاكم تسمح بتقديم شهادة جلسات الاستماع الأولية في المحاكمة، حيث أن المدعى عليه أتيحت له الفرصة في جلسة الاستماع الأولية لاستجواب الشاهد الذي أدلى بأقوال ضده.

المطلب الثاني

هيئة المحلفين الكبرى[٦٨]

[أ] نظرة عامة:

إجراءات هيئة المحلفين الكبرى ذات تاريخ طويل، «فهيئة المحلفين الكبرى الأمريكية تعتبر سليلاً مباشراً لمؤسسة إنجليزية يمكن تتبع تاريخها لأكثر من ٩٠٠ عام»[٦٩]. تلعب هيئات المحلفين الكبرى المعاصرة دورين رئيسيين ومميزين للغاية في نظام العدالة الجنائية. أولاً: تؤدي هيئات المحلفين الكبرى وظيفة تقييم الأدلة وتقرر ما إذا كانت ستصدر لائحة اتهام أم لا، وهي خطوة ضرورية في محاكمة الجنايات. ثانياً: تؤدي هيئات المحلفين الكبرى وظيفة التحقيق. وفي هذه الحالة، يستخدم وكلاء المدعي العام هيئات المحلفين الكبرى، المسلحة بسلطة استدعاء الشهود واستخراج أو طلب الوثائق والمحاطة بالسرية، للتحقيق وجمع الأدلة بشأن النشاط الإجرامي. سنتناول هاتين الوظيفتين – واللتين يشار إليهما أحيانًا على التوالي بوظيفتي «الدرع» و«السيف» لهيئة المحلفين الكبرى – في الأقسام الفرعية التالية.

(٦٨) Sara Sun Beale et al., Grand Jury Law & Practice (2d ed. 2000).

(٦٩) Id. § 1:1.

[ب] وظيفة تقييم الأدلة:

[١] نظرة عامة:

[١] المتطلب الدستوري:

ينص التعديل الخامس لدستور الولايات المتحدة على أنه: «لا يجوز مساءلة أي شخص عن جريمة عقوبتها الإعدام أو عن جريمة سيئة السمعة، ما لم يكن موضوعًا على... لائحة اتهام صادرة عن هيئة المحلفين الكبرى». يشمل المصطلح الدستوري الخاص بـ «الجريمة سيئة السمعة» جميع المحاكمات الخاصة بالجنايات، وبالتالي فإن شرط لائحة الاتهام ينطبق على جميع المحاكمات الفيدرالية متى تضمنت جرائم توصف بأنها جنايات. وعلى الرغم من أن حكم لائحة الاتهام المنصوص عليه في التعديل الخامس هو واحد من الأحكام القليلة في وثيقة الحقوق التي خلصت المحكمة العليا إلى أنها لا تنطبق على الولايات (لا تمتد للمحاكمات التي تتم بشأن انتهاكات قوانين الولايات الجنائية)[٧٠]، إلا أن أقلية كبيرة من الولايات – أو ما يسمى بـ «الولايات ذات لوائح الاتهام» – تفرض تشريعاتها أيضًا عدم جواز تقديم شخص للمحاكمة بارتكاب جريمة خطيرة إلا إذا وجهت له هيئة محلفين كبرى اتهامات من خلال لائحة اتهام ما لم يتنازل المتهم عن حقه في جلسة الاستماع أمام هيئة محلفين كبرى[٧١].

[٢] الإجراءات:

تتشابه وظيفة التقييم الخاصة بهيئة المحلفين الكبرى مع وظيفة القاضي في جلسة الاستماع الأولية. يقدم المدعي العام أدلة إلى هيئة المحلفين الكبرى، وإذا قررت الأغلبية كفاية هذه الأدلة فإنهم يصدرون من خلال المدعي العام لائحة اتهام، وتحدد لائحة الاتهام التهم الموجهة ضد المدعى عليه، وأهم الوقائع الأساسية التي تم توجيه التهم على أساسها. في معظم الأنظمة القانونية الخاصة بالولايات، وكما هو الحال في جلسات

(٧٠) Hurtado v. California, 110 U.S. 516 (1884).

(٧١) Beale et al., Note 68, *supra at* § 1:7 n.2 (listing indictment states)

الاستماع الأولية، يكون المعيار هو ما إذا كان هناك «سبب محتمل» للاعتقاد بأن المدعى عليه ارتكب الجريمة المتهم بها أم لا، وهذه هي القاعدة في النظام الفيدرالي(٧٢).

في معظم الولايات، تتألف هيئة المحلفين الكبرى من أكثر من اثني عشر من المحلفين الذين يخدمون عادةً في هيئات محلفين مقسمة في قضايا الجنايات(٧٣). في القضايا الفيدرالية، على سبيل المثال، تتكون هيئة المحلفين الكبرى من ستة عشر إلى ثلاثة وعشرين عضوًا(٧٤).

وعلى عكس إجراءات المحاكمة، تكون إجراءات هيئة المحلفين الكبرى سرية وليست علنية، كما أن الوصول إليها يكون محدودًا جدًا، ولا يكون هناك قاضٍ، إلا في حالة الإدلاء بالشهادة، وفي هذه الحالة يتم استبعاد الشخص قيد التحقيق كذلك. في هيئات المحلفين الكبرى الفيدرالية، لا يوجد سوى المحلفين ووكيل المدعي العام والشاهد وكاتب الجلسة(٧٥). لا يسري الكثير من الحقوق التي يتمتع بها المدعى عليه في قضية جنائية في المحاكمة في إجراءات هيئة المحلفين الكبرى، وباقي الحقوق التي يتمتع بها المدعى عليه تختلف على الأقل جزئيًا بالطبيعة «المغلقة» لإجراءات هيئة المحلفين الكبرى وذلك على التفصيل التالي:

أولاً: أشارت المحكمة في رأيها إلى أنه لا يوجد حق في الاستعانة بمحامٍ في هيئة المحلفين الكبرى(٧٦)، وفي معظم الأنظمة القانونية للولايات، بما في ذلك النظام الفيدرالي، لا يُسمح لشهود هيئة المحلفين الكبرى، حتى إذا كان من المحتمل أن يكونوا موضوعًا لقرار الاتهام، بإحضار محامين في غرفة المحلفين الكبرى أثناء الإدلاء بشهادتهم. استثناء تسمح أقلية من الولايات بوجود محامين في غرفة المحلفين الكبرى لـ «تقديم المشورة إلى الشاهد» وليس للمشاركة في الإجراءات(٧٧). كما تسمح العديد من الولايات،

(٧٢) United States v. Calandra, 414 U.S. 338, 343 (1974).

(٧٣) Beale et al., Note 68, *supra at* § 4:8 n.8 (providing state-by-state rules).

(٧٤) Fed. R. Crim. P. 6 (a).

(٧٥) Fed. B. Crim. P. 6 (d).

في الواقع، وفي العديد من الولايات التي لا تتطلب تسجيل إجراءات هيئة المحلفين الكبرى قد لا يكون هناك كاتب جلسة، انظر Beale et al., Note 68, *supra,* at § 4:9 a. 1.

(٧٦) United States v. Mandujano, 425 U.S. 564 (1976) (dictum) (plurality opinion); In re Groban, 352 U.S. 330 (1957) (dictum).

(٧٧) E.g., N.Y. Crim. Proc. Law § 190.52 (McKinney 2005).

بما في ذلك النظام الفيدرالي، للشاهد الذي يمثله محام «بفرصة معقولة للتشاور مع المحامي خارج غرفة المحلفين الكبرى أثناء الإدلاء بشهادته»[٧٨].

ثانيًا: في معظم الولايات، بما في ذلك النظام الفيدرالي، لا يحق للفرد الذي يواجه لائحة اتهام محتملة أن يشهد أو يقدم أدلة إلى هيئة المحلفين الكبرى[٧٩]. ومع ذلك، في عدد قليل من الولايات، يحق للفرد أن يشهد في هيئة المحلفين الكبرى، شريطة أن يتنازل عن حقه الدستوري بعدم إجباره على تقديم دليل إدانته[٨٠].

ثالثًا: وعلى عكس إجراءات المحاكمة، لا يحق للمدعى عليه المحتمل أن يكون حاضرًا أثناء الإجراءات، ناهيك عن اختبار أدلة الادعاء من خلال الاستجواب.

رابعاً: السرية – وما يترتب عليها من عدم وجود إجراءات المحاكمة الحضورية وقاض – «تثبط تطبيق قواعد الإثبات الصارمة»[٨١]. في بعض الولايات، بما في ذلك النظام الفيدرالي، وبالتالي لا توجد أي قيود على الأدلة التي قد تسمعها هيئة المحلفين الكبرى بخلاف حقوق المتهم المتعلقة بالإثبات (مثل حق المتهم بامتياز العلاقة بين المحامي وموكله والذي يحظر على جهة الاتهام والمحكمة إجبار محامي المتهم على الشهادة ضد موكله بشأن معلومات تتعلق بالجريمة محل المحاكمة وصلت إليه بسبب هذه العلاقة)[٨٢]. والأهم من ذلك، أن هذا يعني أن المدعي العام قد يستخدم أدلة غير مقبولة في المحاكمة كالشهادة السماعية (المنقولة عن الغير) لتقديم الدليل المعتبر قانوناً[٨٣]، ومن ثم يمكن أن يكون ضابط الشرطة هو الشاهد أمام هيئة المحلفين عندما يصف ما قاله الشاهد له، بدلاً من أن يشهد الشاهد الشاكي بنفسه. ومع ذلك، فإن هناك قلة ملحوظة من الولايات التي تتطلب من وكلاء المدعي العام اتباع قواعد الأدلة إلى حد كبير في إجراءات أو جلسات هيئة المحلفين الكبرى[٨٤].

(٧٨) Beale et al., Note 68, *supra,* at § 6:28.
(٧٩) Id. § 4:19.
(٨٠) N.Y. Crim. Proc. Law § 195.0.50 (5) (b) (McKinney 2005).
(٨١) Beale et al. Note 68, *supra, at* § 4:20.
(٨٢) Fed. R. Evid. 1101 (d) (2); United States v. Calandra, 414 U.S. 338, 343 (1974).
(٨٣) Costello v. United States, 350 U.S. 359 (1956).
(٨٤) N.Y. Crim. Proc. Law § 190.30 (McKinney 2005).

أخيرًا، رأت المحكمة العليا في الولايات المتحدة أنه لا يوجد عائق دستوري لتقديم الأدلة التي تم الحصول عليها بما يخالف الدستور إلى هيئة المحلفين الكبرى – وهي الأدلة التي سيمنع تقديمها في المحاكمة بموجب قاعدة الاستبعاد – معتبرة أن القيمة الرادعة لقاعدة الاستبعاد في هذا السياق غير كافية لتبرير تكلفة فعالية إجراءات هيئة المحلفين الكبرى التي تفرضها مثل هذه القاعدة(٨٥). كما أشارت المحكمة أيضاً، استناداً إلى مخاوف مماثلة بشأن إعاقة حسن سير عمل هيئة المحلفين الكبرى، إلى أنه لا يوجد التزام دستوري يفرض على المدعي العام ضرورة تقديم أدلة من شأنها تبرئة المتهم موجودة في حوزته إلى هيئة المحلفين الكبرى(٨٦).

وكما هو الحال في جلسة الاستماع الأولية، إذا اختارت هيئة المحلفين الكبرى عدم توجيه اتهام للمدعى عليه، فليس هناك عائق دستوري أمام المدعي العام في المحاولة مرة أخرى – وفي هذه الحالة من خلال تقديم الأدلة إلى هيئة محلفين كبرى جديدة – وتسمح معظم الولايات للمدعي العام بالقيام بذلك(٨٧). أما إذا قررت هيئة المحلفين الكبرى إصدار لائحة اتهام، فإن القاعدة في معظم الولايات هي أن قرار هيئة المحلفين الكبرى لا يخضع للتعقيب القضائي فيما يتعلق بطبيعة الأدلة أو كفايتها(٨٨). في الواقع، ووفقاً للمحكمة العليا، فإن السماح بمثل هذه التحديات أو العوائق «سيتعارض مع التاريخ الكامل لهيئة المحلفين الكبرى»(٨٩). وحسب ما تراه المحكمة، ستكون النتيجة – في السماح لمثل هذه التعقيبات – تأخيرًا كبيرًا ناتجًا عن «محاكمة أولية» لتحديد صلاحية الدعوى من عدمها(٩٠). وعلى سبيل الاستثناء، نجد أن قلة من الولايات تختلف مع هذا الاستنتاج وتسمح بعمل مراجعة قضائية مستقلة لطبيعة الأدلة المقدمة إلى هيئة المحلفين الكبرى.

---

(٨٥) *Calandra,* 414 U.S.*at* 347 - 48.

(٨٦) United States v. Williams, 504 U.S. 36(1992). *See generally* Beale et al., Note 68, *supra, at* § 4:17.

(تفصيل قواعد الولاية بشأن تقديم أدلة البراءة في هيئة المحلفين الكبرى).

(٨٧) Beale et al., Note 68, *supra, at* § 8:6.

(٨٨) Id. § 9:25.

(٨٩) *Williams,* 504 U.S. at 54 (quoting *Costello,* 350 U.S. at 364).

(٩٠) *Costello,* 350 U.S. at 363.

[٣] وظيفة الفحص لهيئة المحلفين الكبرى: مناقشة السياسة العامة:

«على الرغم من أن الغرض الأسمى من هيئة المحلفين الكبرى يتمثل في الوقاية من الجرائم، إلا أن القليل من المتهمين يشعرون بالراحة من وجودها. في الواقع، المدافعون عن الهيئة هم وكلاء المدعي العام»(٩١). يكمن جوهر هذا الأمر في أن هيئة المحلفين الكبرى لا تقوم سوى بالقليل جدًا من حيث تقييم القضايا، وهي وجهة نظر مشهورة في القول المأثور بأن: «هيئة المحلفين الكبرى ستتهم حتى شطيرة لحم الخنزير»(٩٢). وعلى النطاق الإحصائي، تدعم الإحصائيات التي تم الحصول عليها من النظام الفيدرالي الرأي القائل بأن هيئات المحلفين الكبرى تصدر لوائح اتهام في كل حالة تقريبًا يطلب فيها وكلاء المدعي العام منها ذلك،(٩٣) على الرغم من أن تقديرات معدلات الاتهام في الولايات التي توفر للمدعى عليهم الحماية الأكثر إجرائية هي أقل بكثير ويمكن مقارنتها بالمعدلات الموجودة في الولايات التي تستخدم جلسات الاستماع الأولية بدلاً من لوائح الاتهام(٩٤).

يزعم النقاد أيضًا أن هيئة المحلفين الكبرى غير مؤهلة لتأدية وظيفة تقييم الأدلة، ويشيرون إلى حقيقة أن المرافعة تخضع عادة لسيطرة كاملة من قبل وكلاء المدعي العام، بالإضافة إلى جميع العيوب الإجرائية للمتهمين (مقارنة بالمحاكمات) التي نوقشت أعلاه. علاوة على ذلك، يزعم النقاد أنه لا يمكن توقع أن يمارس المحلفون العاديون حكمًا مستقلاً حول مفهوم قانوني (السبب المحتمل وهو الدليل المعتبر قانوناً) عندما يقترح خبير قانوني (المدعي العام) فعليًا ما يجب أن يكون عليه الحكم. كما يجادل العديد من منتقدي هيئة المحلفين الكبرى بأنه إما أن إجراءات هيئة المحلفين الكبرى تحتاج إلى إصلاح كبير، أو أنه يجب استبدال هيئة المحلفين الكبرى أو استكمالها بآلية فحص مختلفة، مثل جلسة الاستماع الأولية، كما حدث في العديد من الولايات.

---

(٩١) Leipold, Note 12, *supra, at* 261.

(٩٢) In re Grand Jury Subpoena of Stewart, 545 N.Y.S.2d 974, 977 n.1 (Sup. Ct.), *aff'd* as *modified,* 548 N.Y.S. 2d 679 (App. Div. 1st Dept. 1989) (attributing statement to New York State's chief Judge)

(٩٣) Thomas P. Sullivan & Robert D. Nachman, *If It Ain't Broke, Don't Fix It: Why the Grand, Jury's Accusatory Function Should Not Be Changed,* 75 J. Crim. L. & Criminology 1047, 1050 a.16 (1984).

(٩٤) Ric Simmons, *Re-Examining the Grand Jury: Is There Room for Democracy in the Criminal Justice System?,*82 B.U. L. Rev. 1, 32-38 (2002).

يستمر المدافعون عن وظيفة تقييم الأدلة لهيئة المحلفين الكبرى، بما في ذلك، والأهم المحكمة العليا، في الإصرار على أن هيئة المحلفين الكبرى «تؤدي الوظيفة التي لا تقدر بثمن. . . فيما يخص الفصل بين جهة الاتهام والمتهَم، سواء أكان الأخير فرداً أم أقلية أم غير ذلك، لتحديد ما إذا كانت التهمة قائمة على مبرر حقيقي أو باعثها تخويف أو ضرر وسوء نية شخصية من طرف ممثل جهة الاتهام»[٩٥]. لا تُظهر معدلات الاتهام المرتفعة أن هيئة المحلفين الكبرى فشلت في هذه المهمة، لأنه ربما يكون التزام وكلاء المدعي العام في ضرورة تقديم قضاياهم إلى هيئة المحلفين الكبرى يجبرهم على القيام بعمل جيد في إعداد القضايا قبل عرضها على هيئة المحلفين الكبرى. ونظرًا لأن الغالبية العظمى من المتهمين المحالين من قبل هيئة المحلفين الكبرى قد أدينوا في نهاية المطاف، يقول المدافعون عن هيئة المحلفين الكبرى، أنه لا يوجد دليل تجريبي يثبت أو يؤكد أن القضايا الضعيفة تتخطى بطريقة ما إلى ما بعد مرحلة هيئة المحلفين الكبرى.

وفيما يتعلق بالبدائل التي اقترحها النقاد، يجادل المدافعون عن هيئة المحلفين الكبرى بأن مثل هذه «الإصلاحات» تنطوي على مشكلة خلق «محاكمة صغيرة» مكلفة من شأنها أن تقوض قدرة هيئة المحلفين الكبرى على التحقيق في الجرائم، دون أي فائدة متكافئة. يضيف المدافعون عن هيئة المحلفين الكبرى أيضًا بأنه، مقارنة بجلسات الاستماع الأولية، تمنح إجراءات هيئة المحلفين الكبرى مواطني المجتمع صوتًا مباشرًا في قرارات توجيه التهم، وتشير إلى أن لهذا الأمر قيمة رمزية، بغض النظر عن أهميته العملية.

هناك صفة إضافية لهيئة المحلفين الكبرى باعتبارها جهة تقييم (على الرغم من أن كون هذه الصفة في صالح هيئة المحلفين الكبرى أم ضدها مسألة وجهة نظر)، وهي إمكانية اتخاذ إجراء يمكن وصفه بـ «إبطال هيئة المحلفين الكبرى» – وهذا الإجراء يتخذ في الحالات التي ترفض فيها هيئة المحلفين الكبرى إصدار لائحة اتهام على الرغم من وجود أدلة كافية لبدء المحاكمة. وفي هذه الحالات غير المألوفة، تمارس هيئة المحلفين الكبرى «حكمها أو قرارها السياسي والأخلاقي والاجتماعي في مراجعة قرار المدعي العام في رفع الدعوى»[٩٦]. كما ذكر أحد المعلقين، «كانت هناك بلا شك حالات

(٩٥) Wood v. Georgia, 370 U.S. 375, 390 (1962). *See also* Leipold, Note 12, *supra, at* n.52-53.

(٩٦) Simmons, Note 94, *supra, at* 46.

رفضت فيها هيئة المحلفين الكبرى توجيه الاتهام، على الرغم من وجود أدلة قوية على الإدانة، لأن المدعى عليه تصرف بشكل صحيح، [أو] لأن المقاضاة بدت ذات دوافع سياسية»[٩٧]. من ناحية أخرى، قد يستند رفض الاتهام بدلاً من ذلك على التحيز ضد الضحية أو لصالح المتهم أو على أسس غير جذابة مماثلة[٩٨].

[ج] وظيفة التحقيق:

غالبًا ما يستخدم وكلاء المدعي العام هيئات المحلفين الكبرى لإجراء التحقيقات الجنائية. وبصفتها هيئة تحقيق، تتمتع هيئة المحلفين الكبرى بسلطة كبيرة. ووفقًا لرأي المحكمة العليا، هيئة المحلفين الكبرى لها الحق في إجراء «تحقيق كبير، وهي هيئة تتمتع بسلطات التحقيق والاستجواب»[٩٩]. وتضيف المحكمة أنه «لا يجب أن تكون تحقيقات هيئة المحلفين الكبرى محدودة على نحو ضيق بمسائل الملاءمة أو توقعات النتيجة المحتملة»[١٠٠]. وعلى الرغم من أن هيئة المحلفين الكبرى ليست «مرخصة للمشاركة في حملات الصيد التعسفية»[١٠١]، إلا أنها «يمكن أن تحقق فقط لمجرد الشك في أن القانون تم انتهاكه، أو حتى لمجرد أنها تريد التأكد من عدم انتهاك القانون»[١٠٢].

علاوة على ذلك، تتمتع هيئات المحلفين الكبرى بسلطات كبيرة موضوعة تحت تصرفها عند القيام بهذه المهمة التحقيقية الواسعة. الأهم من ذلك، أن لهيئات المحلفين الكبرى القدرة على استدعاء الشهود للإدلاء بشهاداتهم وتسليم المستندات، دون الحاجة لإثبات أن أوامر الاستدعاء من المحتمل أن تنتج أدلة على ارتكاب جريمة[١٠٣].

---

(٩٧) Leipold, Note 12, *supra,* at 309 (citations omitted).

(٩٨) Id.

(٩٩) Branzburg v. Hayes, 408 U.S. 665,668(1972) (quoting Blair v. United States, 250 U.S. 273, 282 (1919).

(١٠٠) Id.

(١٠١) United States v. R. Enterprises, 498 U.S. 292, 299 (1991).

(١٠٢) Id. quoting United States v. Morton Salt Co., 338 U.S. 632, 642 - 43 (1950).

(١٠٣) Id. at 301.

(على اعتبار أن أمر الاستدعاء أمام هيئة محلفين كبرى فيدرالية لا يمكن الطعن فيه لأسباب تتعلق بالعلاقة، ما لم يكن هناك «احتمال معقول» بأن أمر الاستدعاء «سينتج عنه معلومات ذات صلة بالموضوع العام للتحقيق الذي تجريه هيئة المحلفين الكبرى»).

وحتى إذا رفض الشاهد الإدلاء بشهادته في هيئة المحلفين الكبرى على أساس عدم الإجبار على إدانة الذات الوارد في نص التعديل الخامس من الدستور الأمريكي، فيمكن إجبار الشاهد على الشهادة من خلال منحه الحصانة التي تضمن عدم استخدام شهادته ضده لاحقاً في أية محاكمة جنائية ضده[١٠٤]، وعلى الرغم أنه يمكن الطعن في أمر الاستدعاء أمام هيئة المحلفين الكبرى على أساس تجاوزالسلطة بشكل مبالغ فيه في القانون الأمريكي (overbreadth doctrine)، لكن الشاهد الذي يتمسك بهذا الأساس «يتحمل عبء إثبات ثقيل»[١٠٥]. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع المدعي العام الذي يجري تحقيقاً مع هيئة المحلفين الكبرى بحرية إجراء التحقيق دون حضور محام معارض وتحت غطاء السرية المصرح به.

كما يجب التأكيد على أن سلطات التحقيق المخولة لهيئة المحلفين الكبرى تتجاوز تلك السلطات المتاحة للشرطة بكثير عند إجراء تحقيق، فالشرطة لا تستطيع عادةً إجبار الشاهد على الإدلاء بشهادته (لا سيما الشهادة التي تتم تحت القسم)، كما لا يمكنها إجبار الشهود على المساعدة في جمع الأدلة (من خلال تقديم فئة الوثائق أو المستندات التي بحوزتهم)، كما أن الشرطة يجب عليها أن تتقيد بمعيار السبب المحتمل (المعيار المعتبر قانوناً لإجراء التفتيش والقبض على الأشخاص وضبط الأشياء دون إذن مسبق) لضبط الأدلة المادية. لذلك، هذه المزايا النسبية تجعل هيئات المحلفين الكبرى ذات فائدة بشكل خاص للتحقيق في الجرائم التي قد ترتكز فيها عملية الإثبات على الوثائق بشكل كبير (جرائم أصحاب الياقات البيضاء)، أو تلك الجرائم التي ليس فيها ضحية واضحة للإبلاغ عن الجريمة، مثل جرائم الأعمال التجارية وجرائم الفساد السياسي[١٠٦]. لهذا السبب، «حتى في الولايات التي لم تعد تستخدم هيئة المحلفين الكبرى التي تقوم بوظيفة توجيه الاتهام لفحص القضايا، تستمر هيئة المحلفين الكبرى التي تقوم بوظيفة التحقيق في لعب دور مهم»[١٠٧].

(١٠٤) Beale et al., Note 68, *supra,* at § 7.
(١٠٥) Id. at § 6:20.
(١٠٦) Beale et al., Note 68, *supra,* at § 1:7.
(١٠٧) Beale et al., Note 68, *supra,* at § 1:7.

المبحث الرابع

القيود الموضوعية على السلطة التقديرية للمدعي العام

يتناول هذا المبحث دراسة الأحكام القانونية الإجرائية الخاصة بالتكييف أو الوصف القانوني للواقعة محل الاتهام، وهذه الأحكام تعد نوعاً آخر من القيود التي تلعب دوراً في تقييد سلطة المدعي العام في توجيه الاتهام، وهذه الأحكام تخص حالة تعدد الجرائم ذي الارتباط القابل للتجزئة من قبل متهم أو أكثر، وحالة تعدد الجرائم في الارتباط غير القابل للتجزئة، وأخيراً حالة المساهمة الجنائية بحيث تكون كل حالة من هذه الحالات في مطلب مستقل.

المطلب الأول

ضم وفصل الجرائم (حالة تعدد الجرائم)[١٠٨]

[أ] نظرة عامة:

[١] المصطلحات:

كثيراً ما يتم توجيه اتهام إلى المتهمين الجنائيين بارتكاب جرائم متعددة. على سبيل المثال، قد يتم اتهام شخص بارتكاب جرائم متعددة تخص الاحتيال الإلكتروني لمعاملات مختلفة تشكل جزءًا من مخطط واحد، وقد يتم اتهام شخص آخر بقتل كلٍ من المجني عليه الأول والمجني عليه الثاني رغم أن كل جريمة حدثت خلال أشهر منفصلة عن بعضها بعضاً، وقد يتم اتهام شخص ثالث بالسطو والاعتداء والحيازة غير المشروعة لسلاح كل ذلك في حادث واحد. متى تمت مواجهة المدعى عليه باتهامات متعددة، كما هو الحال في هذه الأمثلة، فإنه يطرح تساؤل حول ما إذا كانت هذه التهم ستُحاكم معًا أو سيتم الفصل فيها في إجراءات قضائية منفصلة.

(١٠٨) 2 American Bar Association, Standards for Criminal Justice ch. 13 (2d ed, 1980 & Supp. 1986)1 ؛A Charles Alan Wright et al., Federal Practice and Procedure § § 141-143 (3d ed. & Supp. 2005).

يمكن القول إنه عند صياغة لائحة الاتهام، عادة ما يواجه المدعي العام الخلل الأول والمتمثل في تقرير ما إذا كان سيتم محاكمة الجرائم معًا أو بشكل منفصل. باستثناء التغيير اللاحق على لائحة الاتهام، إذا أدرج المدعي العام الجرائم في تهم متعددة في مستند اتهام واحد، فستتم محاكمة هذه التهم معًا، وإذا لم يتم الأمر كذلك، فستتم محاكمتهم بشكل منفصل. يُطلق على إدراج الجرائم المتعددة في مستند اتهام واحد مسمى «ضم الاتهامات»[١٠٩]، ويمكن القول بأن «الاتهامات» قد تم «ضمها».

لا يتمتع المدعي العام بسلطة تقديرية غير محدودة في اتخاذ قرارات ضم الاتهامات، وبالتالي يكون المدعي العام مقيدًا بموجب القانون[١١٠]. إذا لم يكن الضم متفقاً مع القواعد القانونية – والذي يسمى «ضم باطل»، فستأمر المحكمة بمحاكمة هذه الجرائم بشكل منفصل. قواعد الضم سنتناولها بمزيد من التفصيل أدناه.

ويجب القول مع ذلك، يمكن للمدعى عليه، على الرغم من ضم الجرائم بشكل صحيح، أن يسعى إلى فصلها، أي محاكمته بشكل منفصل عن كل واحدة منها إذا كان من شأن الضم الإضرار به على نحو غير عادل[١١١]. سيتم أيضًا تناول القواعد التي تحكم إجراءات الفصل بين الجرائم في المحاكمة في القسم الفرعي الخاص بها أدناه. وقد يسعى المدعى عليه أحيانًا لضم الاتهامات التي بدأت بشكل منفصل[١١٢]، أو يسعى وكلاء المدعي العام إلى فصل الاتهامات التي تم ضمها في الأساس[١١٣]، ولكن هذه الظروف تنشأ بشكل نادر أو غير مألوف.

(١٠٩) نظرًا لأن المدعي العام لديه خيار ضم الاتهامات أو عدم ضمها، فإن هذ الأمر يُطلق عليه أحيانًا «ضم اختياري للاتهامات». على النقيض من ذلك، تنص بعض الولايات على أنه، في ظل ظروف معينة، إذا أراد المدعي العام اتهام المدعى عليه بارتكاب كل من الجريمة X والجريمة Y، فعلى المدعي العام توجيه الاتهامين في دعوى واحدة. تعمل قواعد «الضم الإلزامي» هذه، والتي لا تعد جزءًا من القانون الفيدرالي، كنوع من القواعد القانونية الخاصة بارتكاب الجرم نفسه مرتين.

(١١٠) Fed. R. Crim. P. 8 (a).

(١١١) Fed, R. Crim. P. 14.

(١١٢) Fed. R. Crim. P. 13.

(١١٣) Fed. R. Crim. P 14.

[٢] مصالح الأطراف:

[أ] المدعي العام في الضم أو الفصل:

نظرًا لأن المدعي العام يتخذ الخطوة الأولى في تقرير ما إذا كان سيتم محاكمة جرائم متعددة معًا أم لا، فإننا سنبدأ بمنظور الادعاء. كثيراً ما يفضل وكلاء المدعي العام ضم الجرائم معاً في دعوى واحدة، وتكون هناك أسباب «جيدة» و«سيئة» لهذا الضم. ويمكن تلخيص معظم ما سبق في كلمة واحدة، هي: الفعالية. عندما يتم ضم العديد من التهم، تكون هناك حاجة إلى محاكمة واحدة فقط، ويتم توفير وقت كبير للمحكمة وهيئة المحلفين ومحامي الدفاع. علاوة على ذلك، وإلى الحد الذي يكون فيه بعض الشهود متشابهين في محاكمة كل جريمة، فإن الضم يحقق وفورات مهمة في وقت الشهود ومخاوفهم. وإضافة إلى الفعالية، قد يفضل وكلاء المدعي العام أيضًا محاكمة جرائم متعددة في دعوى واحدة لتجنب احتمال أن يؤدي الدفع بسابقة الفصل في الدعوى الجنائية (بما في ذلك الدعوى القائمة على الضمانات الجانبية) إلى منع رفع الدعوى اللاحقة.

من ناحية أخرى، قد يفضل وكلاء المدعي العام أيضًا ضم الاتهامات في دعوى واحدة وذلك لأسباب إستراتيجية أقل إثارة للإعجاب، وكلها تتعلق باطلاع هيئة المحلفين الصغرى (التي تتولى المحاكمة) على جرائم مزعومة من قبل المدعى عليه تتجاوز الجريمة الواحدة. تطبيقاً لذلك، يمكن لهيئة المحلفين استخدام الأدلة المتعلقة بالجريمة الأولى لاستنتاج إدانة المتهم بالجريمة الثانية، حتى ولو كان القاضي قد أمر هيئة المحلفين بعدم القيام بذلك. كما يمكن لهيئة المحلفين أيضًا (على نحو غير مشروع وصحيح) استخدام الأدلة أو الاتهامات بجرائم متعددة لاستنتاج إدانة المدعى عليه على هذا الأساس. أخيرًا، قد تستنتج هيئة المحلفين أنه عندما يكون هناك «دخان» بسبب التهم المتعددة، فلا بد أن تكون هناك «نار» الجريمة– بديهيًا، قد يبدو لهيئة المحلفين أن التهم المتعددة لا يخطئ فيها الادعاء بخلاف الخطأ الواحد الذي قد يوجد عند توجيه تهمة واحدة. من المؤكد أنه في العديد من الحالات التي يكون فيها الضم قانونيًا، تسمح قواعد الإثبات بقبول الأدلة من الجريمة الأولى في محاكمة الجريمة الثانية، حتى ولو لم يتم ضم الجريمتين معًا. ومع ذلك، فإن ضم الجريمتين في بعض الأحيان يجعل قبول أدلة «الجرائم الأخرى» أوسع نطاقاً وأكثر تأكيداً.

من ناحية أخرى، فإن المخاوف الإستراتيجية من أن المدعي العام لن يعترف علانية بضعف الأدلة بشأن بعض التهم من شأنه أن يدفع وكلاء المدعي العام إلى عدم ضم التهم، حتى عندما تسمح القواعد بالضم. تطبيقاً لذلك، إذا كان الادعاء غير متأكد من جوانب معينة في قضيته، فإن الاحتفاظ بالتهم منفصلة قد يسمح للمدعي العام «بإجراء محاكمة» ويسمح بإجراء تحسينات وتصحيحات في مقاضاة الجريمة الثانية إذا تمت تبرئة المدعى عليه من الجريمة الأولى (بافتراض أن مبدأ القوة المقضي بها لا يمنع من إعادة المحاكمة). وعلى نحو أكثر سوءاً، يمكن للمدعي العام أيضًا أن يكون على دراية بالموارد المحدودة للمدعى عليه أو باحتجازه السابق للمحاكمة ويستخدم محاكمات متعددة (أو احتمالها) لإضعاف مقاومته وتحقيق الإدانة من خلال المحاكمة أو الإقرار بالذنب في الجريمة الثانية، حتى بعد الحصول على تبرئة في الجريمة الأولى. ونعتقد أنه لا شك أن مثل هذا التفكير يشكل خطراً؛ لأن قواعد إصدار الأحكام ستؤدي كثيرًا (ولكن ليس دائمًا) إلى نتيجة مشابهة سواء أدين المدعى عليه بالجريمة الأولى والجريمة الثانية معًا أو الجريمة الثانية فقط.

[ب] مصلحة الدفاع في الضم أو الفصل:

يفضل الدفاع في كثير من الأحيان محاكمة الاتهامات بشكل منفصل للأسباب الاستراتيجية نفسها، التي تم مناقشتها أعلاه، والتي يفضل الادعاء أن يتم محاكمتها معًا. بالإضافة إلى ذلك، هناك اعتباران استراتيجيان آخران قد يدفعان محامي الدفاع إلى تفضيل عمل محاكمات منفصلة. أولاً: قد تسمح المحاكمات المنفصلة للدفاع بتقديم دفاعات متعارضة مع بعضها بعضاً. على سبيل المثال، قد يعتقد المدعى عليه المتهم بارتكاب اعتداءين أن أفضل دفاع له في إحدى الحالات هو إثبات الهوية (أي «كان هناك شخص آخر») وفي الحالة الأخرى الدفاع عن النفس. ومع ذلك، قد يؤدي تقديم كلا الدفاعين إلى هيئة محلفين واحدة (مهمتها الإجابة عن السؤال المتعلقة بالوقائع) بدوره إلى تقويض مصداقيتهما (أوجه الدفاع). ثانيًا: قد يرغب المدعى عليه في الإدلاء بشهادة في دفاعه عن الجريمة الأولى، ولكن يرغب في ممارسة حقه في التزام الصمت فيما يتعلق بالجريمة الثانية (خاصة إذا كانت الأدلة أقوى بكثير فيما يتعلق بالجريمة الأولى مقارنة بالجريمة الثانية). بشكل عام، يؤدي ضم الجريمة الأولى والجريمة الثانية إلى استحالة القيام بذلك(١١٤).

(١١٤) lA Wright et al, Note 108, *supra, at* § 222.

ومع ذلك، في بعض الحالات، يفضل المدعى عليه ضم الجرائم المنفصلة، عادة لتجنب النفقات الشخصية للمحاكمات المتعددة و/أو فقدان الحرية جراء الحبس الاحتياطي لفترة طويلة. بالإضافة إلى ذلك، في بعض الحالات، قد يعتقد المدعى عليه أنه من المرجح أن تحصل عقوبة متزامنة (عقوبة جريمة تضم عقوبة الجريمة الأخرى من حيث التنفيذ) على جرائم متعددة إذا ما تمت محاكمته عليها معًا. وإذا رغب المدعى عليه (الموضوع في لوائح اتهام منفصلة) في ضم التهم، فيمكنه أن ينتقل إلى الضم والذي تتمتع المحكمة الابتدائية بسلطة تقديرية في منحه إذا كانت التهم ترتبط بالعلاقة التي تتطلبها قواعد الضم عادة[١١٥].

[ج] قواعد الضم:

يخضع ضم التهم في القضايا الفيدرالية للقاعدة الفيدرالية الخاصة بالإجراءات الجنائية رقم (٨/أ). يعد ضم الجرائم مناسبًا في ثلاثة ظروف أو أحوال: «إذا كانت الجرائم التي تم توجيه الاتهام بها ... [١] تحمل الطابع نفسه أو طابع مماثل، أو [٢] تستند إلى ذات الفعل أو الوقائع، أو [٣] مرتبطة مع أو تشكل أجزاء من مخطط مشترك أو خطة مشتركة»[١١٦]. يمكن القول إن الحالتين الأخيرتين من هذه الظروف تعد مقبولة على نطاق واسع كسببين مناسبين للضم يسهل فهمهما. بالنسبة للبند رقم [٢]، تتوافر هذه الحالة إذا اتُهم المدعى عليه بسرقة المجني عليه تحت تهديد السلاح، وتمت إصابة المجني عليه بالسلاح في هذه العملية، فإن الجرائم التي يُزعم أن المدعى عليه ارتكبها ستكون جزءًا من «ذات الفعل أو الوقائع». وهكذا، على سبيل المثال، فإن الاتهامات المنفصلة بالسطو والاستخدام غير المشروع/الحيازة غير المشروعة لسلاح ناري والاعتداء سيتم ضمها بشكل صحيح في لائحة اتهام واحدة. بالنسبة للبند رقم [٣]، تتوافر متى ما تضمن «المخطط المشترك أو الخطة المشتركة»، على سبيل المثال، مؤامرة أرسل فيها المدعى عليه رسائل بريدية احتيالية – مثل التماس تبرعات لمؤسسة خيرية غير موجودة لضحايا الحرب – إلى المجني عليه الأول والثاني والثالث بشكل منفصل. سيتم ضم تهم الاحتيال المنفصلة لكل بريد بشكل صحيح في لائحة اتهام واحدة.

(١١٥) Fed. R. Grim. P. 13.
(١١٦) Fed. R. Grim. P. 8 (a).

القاعدة الفيدرالية التي تسمح بضم الجرائم غير ذات الصلة لمجرد كونها «تحمل الطابع نفسه أو طابع مماثل» أكثر إثارة للجدل. ولتوضيح ذلك فلنفترض، على سبيل المثال، أن المدعى عليه متهم بارتكاب جريمة سرقة (أو اغتصاب أو قتل) المجني عليه الأول وبارتكاب الجريمة نفسها مع المجني عليه الثاني في زمان ومكان مختلفين. ففي هذه الفرضية، تسمح القاعدة الفيدرالية بضم الجريمتين معًا. وعلى الرغم من أن العديد من المزايا لمحاكمة الجريمتين معاً قد تكون لا تزال موجودة في مثل هذه الحالة، إلا أن المخاطر (الموصوفة أعلاه) للتهم المتعددة والتي تمس المدعى عليه بشكل غير عادل متصورة أيضاً. تواجه العديد من الأنظمة القانونية على مستوى الولايات أو المحاكمات المحلية هذا القلق بالطريقة نفسها التي تتعامل بها القواعد الفيدرالية، حيث يُسمح للمدعي العام بضم الجرائم التي تحمل «الطابع نفسه أو الطابع المماثل»، ولكن يُسمح من جهة أخرى أيضاً للمدعى عليه بتقديم طلب الفصل. ومع ذلك، تحظر بعض الأنظمة القانونية في الولايات بضم الجرائم غير ذات الصلة[١١٧] أو تتطلب تلك الأنظمة ضرورة اتباع توصية نقابة المحامين الأمريكيين، وتسمح للمدعى عليه بالحق المطلق في طلب الفصل عند ضم هذا النوع من الجرائم[١١٨].

[د] قواعد الفصل:

بطبيعة الحال لا يترتب على مجرد كون العديد من الجرائم التي تم ضمها بشكل صحيح، بسبب أنها تقع ضمن إحدى الفئات الثلاث المذكورة أعلاه، أن تتم محاكمتها معًا بالضرورة، حيث يمكن للمدعى عليه السعي لفصل الجرائم على أساس أن محاكمتها معًا سيتسبب في وجود تحيز غير عادل ضده. فعلى سبيل المثال، تنص قاعدة الإجراءات الجنائية الفيدرالية رقم (١٤) على أنه: «إذا بدا أن ضم الجرائم ... في

(١١٧) Smithers v. State, 826 So. 2d 916, 923 (Fla. 2002)
(ضم الاتهامات غير مبرر عندما تكون الجرائم غير ذات صلة من حيث الوقت أو التسلسل. يجب أن تكون هناك «علاقة ذات مغزى بين التهم بعضها بعضاً قبل السماح بمحاكمتها معًا».) (مع ذكر الحالات)؛
Commonwealth v. Jacobs, 750 N.E.2d 1028, 1030 (Mass. App. Ct. 2001)
(على اعتبار أن «الجرائم المزعومة كانت غير ذات صلة وأن الضم في مثل هذه التسهيلات غير مصرح به فحسب ولكن تم رفض الموافقة عليه».)

(١١٨) State v. Ramos, 818 A.2d 1228, 1236 (N.H. 2003); Haisman v. State, 252 S.E.2d 397, 400-01 (Ga. 1979); ABA Standards for Criminal Justice, Note 108, supra, at § 13-3.1(a).

لائحة الاتهام ... يمس المدعى عليه أو الحكومة، فيجوز للمحكمة أن تأمر بمحاكمات منفصلة لكل جريمة(١١٩). وكما هو مذكور أعلاه، قد يؤدي وجود جرائم متعددة إلى أن تستنتج هيئة المحلفين أن المدعى عليه مذنب من الناحية الجنائي(١٢٠)، وقد تؤدي المحاكمة الموحدة لكل الجرائم إلى معرفة هيئة المحلفين بمزيد من الأفعال السيئة المنسوبة للمدعى عليه عما لو تمت محاكمته عن مثل هذه الجرائم بشكل منفصل، أو قد تمنع المحاكمة لكل الجرائم بدعوى واحدة المدعى عليه من تقديم دفاعات غير متسقة أو من الشهادة فيما يتعلق بجريمة واحدة، ولكن ليس في الجريمة الأخرى(١٢١). من المرجح أن تنشأ هذه الأسباب المحتملة للتحيز عندما يتم ضم الجرائم لمجرد أنها من «الطابع نفسه»، لأنه عندما تكون الجرائم جزءًا من «معاملة واحدة» أو «خطة مشتركة»، فمن المرجح أن تقوم هيئة المحلفين بالاطلاع على المعلومات نفسها سواء تمت محاكمة الجرائم معًا أم لا. وعلى الرغم من حقيقة هذا التحيز، إلا أن المحاكم الفيدرالية لا تمنح عادةً طلبات الفصل بسبب هذه الأسباب(١٢٢).

المطلب الثاني

التعدد والازدواجية (حالة التنازع الظاهري للنصوص)(١٢٣)

تثير فرضية التعدد والازدواجية مشاكل في وثيقة الاتهام ترتبط ارتباطًا وثيقًا بقضايا الضم والفصل التي تمت مناقشتها أعلاه، ولكنها تختلف عنها. وتقوم فرضية التعدد متى ما تم إدراج في لائحة الاتهام أكثر من تهمة. على سبيل المثال، إذا قام المدعى عليه بسرقة المجني عليه وهو مسلح بمسدس وسكين، فستضم لائحة الاتهام الخاصة بالمدعى عليه تهمة السطو بسلاح خطير (واحدة للبندقية والأخرى للسكين) كتهم

(١١٩) Fed. H. Crim. P. 14.

(١٢٠) James Farrin, Note, *Rethinking Criminal Joinder: An Analysis of the Empirical Research and Its Implications for Justice,* 52 Law & Contemp. Probs. 325, 330(1989) (reviewing "relatively strong support" for this theory in mock jury experiments).

(١٢١) Andrew D. Leipold, *How the Pretrial Process Contributes to Wrongful Convictions,* 42 Am. Crim. L. Rev. 11.23, 1145-46 (2005).

(تبين أنه في المحكمة الفيدرالية، لم يكن من المرجح أن تتم إدانة المدعى عليهم المتهمين بارتكاب جرائم متعددة في لائحة اتهام واحدة فحسب، بل يكونوا أيضًا أكثر عرضة للإدانة بأخطر تهمة).

(١٢٢) 1 A Wright et al., Note 108, *supra,* at § 222 (collecting cases).

(١٢٣) 1 A Wright et al., Note 108, *supra,* at § 142.

متعددة. في المقابل، تعني الازدواجية تضمين جرائم متعددة في تهمة واحدة. على سبيل المثال، إذا قام المدعى عليه بسرقة كل من المجني عليه الأول والثاني، فستضم لائحة الاتهام التي تتهم المدعى عليه تهمة واحدة وهي سرقة المجني عليهما كتهمة مزدوجة.

ولا شك في أن التعددية من الممكن أن تضر بالمدعى عليه لأنه إذا أدين المدعى عليه بجريمتين عندما تكون هناك جريمة واحدة في الواقع، فقد يتلقى عقوبة أشد مما كان سيحصل عليه من دون التهمة المتعددة، أو نظراً لأن النتيجة ستكون المزيد من الإدانات في سجله الجنائي، مما قد يؤدي إلى عقوبة أشد لبعض الجرائم في المستقبل (لانطباق أحكام العود). علاوة على ذلك، وبقدر ما يُعتبر الاتهام بجريمتين «يبدو أسوأ» من الاتهام بجريمة واحدة فقط، فإن التعددية تشوه صورة المدعى عليه بشكل غير عادل في نظر هيئة المحلفين.

إذا قدم المدعى عليه اعتراضًا (وجيهًا) على التعددية في الوقت المناسب، فمن المرجح أن يقوم القاضي بدمج التهم في تهمة واحدة، أو يرفض التهم «الإضافية»، أو ببساطة يوجه هيئة المحلفين إلى أن التهم تخص جريمة واحدة فقط[١٢٤]. أما إذا اعترض المدعى عليه بعد الإدانة، فسيقتصر إنصافه على إصدار حكم جديد[١٢٥].

كما يمكن أن تضر الازدواجية بالمدعى عليه بطريقة مختلفة، حيث إنها تجعل حكم الإدانة ممكنًا حتى في غياب الإجماع من قبل هيئة المحلفين. بالعودة إلى المثال السابق، لنفترض أن ثمانية أعضاء فقط من هيئة المحلفين يعتقدون أن المدعى عليه مذنب بشأن جريمة سرقة المجني عليه الأول، وثمانية أعضاء آخرين فقط من هيئة المحلفين يعتقدون أن المدعى عليه مذنب بشأن سرقة المجني عليه الثاني. في هذه الحالة، لا يمكن إدانة المدعى عليه بأي من التهمتين، حيث لم يتم التوصل إلى استنتاج الأذناب بالإجماع. ومع ذلك، إذا تم الجمع بين الاتهامين (بشكل غير صحيح) في تهمة واحدة، فقد تدين هيئة المحلفين المدعى عليه، إذا اعتقد جميع المحلفين الاثني عشر أنه سرق المجني عليهما الأول والثاني. علاوة على ذلك، يمكن للازدواجية أن تضر بالمدعى عليه في الأحكام المتعلقة بقبول أو كفاية الأدلة، حيث إنها تجمع التهم التي يجب النظر فيها بشكل منفصل لهذه الأغراض.

(١٢٤) 1A Wright et al., Note 108, *supra at §* 145.

(١٢٥) U.S. v. Stovall, 825 F.2d 817, 821(5th Cir. 1987) (collecting cases), *modified* on *other grounds,* 833 F.2d 526 (5th Cir. 1987).

ويمكن القول إن سبيل الانصاف للاعتراض الوجيه والمقدم من المدعى عليه في الوقت المناسب على الازدواجية هو أن تطلب المحكمة «من جهة الاتهام أن تختار ... ماهية التهمة المدرجة» في لائحة الاتهام التي ستستخدمها، وأن تقتصر في الإثبات على الأدلة المتعلقة بهذه التهمة(١٢٦). إذا رفضت بشكل خاطئ المحكمة الابتدائية الاعتراض على الازدواجية، وتمت إدانة المدعى عليه، فقد ينتج عن ذلك محاكمة جديدة.

المطلب الثالث

الضم والفصل: المساهمة الجنائية(١٢٧)

[أ] نظرة عامة:

كثيراً ما يتم توجيه الاتهام لأكثر من متهم بارتكاب جريمة معينة أو جرائم ذات صلة، ثم يتم طرح السؤال: هل ينبغي محاكمة متهمين (أو أكثر) معًا في قضية واحدة أم لا؟ تتبع المصطلحات والإجراءات الأساسية للإجابة عن هذا السؤال بشكل أساسي تلك المستخدمة في تقرير ما إذا كان يجب محاكمة عدة جرائم معًا أم لا، والتي تم وصفها بالتفصيل فيما سبق. عادة ما يتخذ المدعي العام قرارًا أوليًا بشأن ما إذا كان سيتم ضم متهمين معاً «بإدراجهما في لائحة اتهام واحدة، فإذا لم يتم ضم المدعى عليهم بشكل صحيح، فإن هذا يسمى «ضم باطل»، وحتى إذا تم ضمهم بشكل صحيح ضمن القواعد، فيجوز لأحد المدعى عليهم أن يسعى إلى «الفصل» على أساس الإضرار به.

وكما هو الحال في الجرائم المتعددة، يفضل الادعاء –في كثير من الأحيان– ضم عدة متهمين معًا، في حين يفضل المتهمون –في كثير من الأحيان– أن يحاكموا بشكل منفصل. مرة أخرى، يلوح مبرر جودة العملية القضائية (المحاكمة) في الأفق كعامل لصالح الضم: «تحفظ المحاكمات الجماعية ... أموال الولاية، وتقلل من الإزعاج للشهود والسلطات

(١٢٦) 1A Wright et al., Note 108, *supra,* at § 145.

(١٢٧) See Generally Id. at 144; Robert Dawson, *Joint Tria1s of Defendants in Criminal Cases: An Analysis of Efficiencies and Prejudices,* 77 Mich. L. Rev. 1379 (1979); Leipold, Note 121, *supra,* at 1142-47؛ Paul Marcus, *Re-Evaluating Large, Multiple-Defendant Criminal Prosecutions,* 11 Wm. & Mary Bill Rts. J. 67 (2002).

العامة، وتتجنب التأخير في تقديم المتهمين بارتكاب جرائم إلى المحاكمة»[١٢٨]. علاوة على ذلك، ووفقًا للمحكمة، فإن «المحاكمات الجماعية أو المشتركة عمومًا تخدم مصالح العدالة من خلال تجنب تضارب الأحكام القضائية وتحقق تقييمات أكثر دقة لموضوع وسبب القضية. لهذه الأسباب، يكون «هناك تفضيل في النظام الفيدرالي للمحاكمات الجماعية أو المشتركة بالنسبة للاتهامات التي ترتكز على المساهمة الجنائية.» وبالفعل، وطبقاً للمحكمة العليا، «تلعب المحاكمات المشتركة [للمدعى عليهم] دوراً حيوياً في نظام العدالة الجنائية»[١٢٩].

ومع ذلك، وبالرغم من سن تشريعات تتضمن سياسة تفضل ضم المدعى عليهم في دعوى واحدة، فقد اعترفت المحكمة العليا بأن هذا التفضيل للمحاكمات الجماعية أو المشتركة يمكن أن يضر بالمدعى عليهم[١٣٠] باعتبار أن هذه المحاكمات قد ينطوي عليها خطر أن تستخدم هيئة المحلفين أدلة إدانة المدعى عليه الأول ضد المدعى عليه الثاني، حتى ولو لم يكن هذا الدليل مقبولًا ضد المدعى عليه الثاني، ولا يحول دون حدوث هذا الخطر توجيه قاضي المحاكمة هيئة المحلفين بعدم القيام بذلك. علاوة على ذلك، قد يجد المدعى عليه البريء (أو المدعى عليه الذي لا يمتلك الادعاء أدلة كافية ضده) من الصعب «جعل قضيته الخاصة تستند إلى أسسها الموضوعية في أذهان المحلفين المستعدين للاعتقاد بأن «الطيور على أشكالها تقع»[١٣١]. أخيرًا، يمكن أن تتصاعد مشكلة الدفاعات غير المتسقة أو المتوافقة بين المدعى عليهم المضمومين معًا» إلى اتهامات متبادلة، وبالتالي يجلس المدعي العام بهدوء على الهامش بينما يدين المدعى عليهم بعضهم بعضاً»[١٣٢].

---

(١٢٨) Bruton v. United States, 391 U.S. 123, 134 (1968). *But see* Dawson, Note 151, *supra, at* 1382 - 91.

(مما يوحي بأن هذه «الكفاءات» مبالغ فيها إلى حد كبير، خاصة بالنظر إلى احتمال أنه عندما يتم فصل المحاكمات، فإن قضية المدعى عليه والتي ليست جزءاً من المحاكمة الأولى سيتم حلها بالالتماس أو الفصل بعد المحاكمة الأولى).

(١٢٩) Id. (quoting *Richardson,* 481 U.S. at 209)

(١٣٠) *Zafiro,* 506 U.S. at 539.

(١٣١) Krulewitch v. United States, 336 U.S. 440, 454 (1949) (Jackson, J., concurring).

(١٣٢) ABA Standards for Criminal Justice, Note 108, *supra,* at Commentary to Standard 13-2.2 (citations omitted).

[ب] القواعد الفيدرالية:

[١] الضم:

تنص القاعدة الفيدرالية للإجراءات الجنائية رقم (٨/ب) على أنه يمكن توجيه الاتهام إلى اثنين أو أكثر من المتهمين في لائحة الاتهام نفسها في أي من الحالتين التاليتين: إذا زُعم أنهم «[١] شاركوا في نفس الفعل أو العملية، أو[٢] في نفس سلسلة الأفعال أو العمليات، التي تشكل جريمة واحدة أو عدة جرائم». يسير هذان السببان بشكل متوازٍ مع الأسباب التي على أساسها تصرح القاعدة رقم (٨/أ) بضم الجرائم. أساس «نفس الفعل أو العملية» هو نفسه الأساس الذي يقوم عليه ضم المدعى عليهم وضم الجرائم، وفسر الكثيرون «نفس سلسلة الأفعال أو العمليات» التي تنطبق على ضم المدعى عليهم تعني في الأساس نفس الشيء مثل أساس «الجزء من المخطط أو الخطة» للقاعدة (٨/أ) التي تجيز ضم الجرائم(١٣٣).

والأهم من ذلك، أن الأساس المثير للجدل لضم الجرائم – الجرائم من الطابع نفسه أو ذات الطابع المماثل – لا يعد سببًا مناسبًا لضم المدعى عليهم. وبالتالي، إذا ارتكب اثنان من المدعى عليهم جرائم متشابهة للغاية – سرقتين متشابهتين، أو عمليتي احتيال متماثلتين، أو أي شيء آخر، فلا يجوز محاكمة المدعى عليهما معًا ما لم تكن الجرائم جزءًا من نفس سلسلة الأفعال أو المعاملات(١٣٤). ووفقًا لهذا المبدأ، عندما تواجه المحاكم الفدرالية فرضية تهم متعددة ومتهمين متعددين، فإن نهج الأغلبية هو ببساطة استخدام القاعدة للمدعى عليهم – القاعدة الفيدرالية للإجراءات الجنائية رقم (٨/ب) – للفصل في صلاحية ضم المدعى عليهم والجرائم بدعوى واحدة؛ ويتم استبعاد القاعدة رقم (٨/أ)(١٣٥).

---

(١٣٣) 1 A Wright et al, Note 108, *supra, at* § 144 n.13.

. ركزت محاكم أخرى على ما إذا كان سيكون هناك دليل مشترك لتقرير ما إذا كان المدعى عليهما جزءًا من نفس «سلسلة الأفعال أو المعاملات» أم لا. انظر:

Id. § 144 n.18.

(١٣٤) Id. § 144 n.29.

(١٣٥) Id. § 144.

[٢] الفصل[١٣٦]:

كما هو الحال مع ضم الجرائم، تنص القاعدة الفيدرالية للإجراءات الجنائية رقم (١٤/أ) على أنه يجوز للمدعى عليه، حتى لو تم ضمه بشكل صحيح مع مدعى عليهم آخرين بموجب القاعدة رقم (٨/ب)، أن يطلب الفصل – أي الحصول على محاكمة منفصلة عن المدعى عليهم الآخرين – إذا كانت المحاكمة المشتركة ستضر به. ومع ذلك، وعلى الرغم من مخاطر الأضرار الجسيمة التي قد تخلقها العديد من المحاكمات المشتركة، طلبت المحكمة العليا (نظرًا لاعتقادها في أهميته) من المدعى عليه أن يظهر أكثر من الضرر العادي لكسب طلب الفصل: «عندما يتم ضم المدعى عليهم بشكل صحيح بموجب القاعدة (٨/ب)، يجب على محكمة الموضوع الفصل بموجب القاعدة (١٤) فقط عندما يكون هناك خطر كبير من أن تؤدي المحاكمة المشتركة إلى التنازل عن حق معين لأحد المدعى عليهم في الحصول على محاكمة عادلة، أو من شأن تلك المحاكمة المشتركة أن تمنع هيئة المحلفين من إصدار حكم موثوق به بشأن الإدانة أو البراءة[١٣٧]. وبناءً على ذلك، رفضت المحاكم الفيدرالية منح الفصل على أساس من أن الأسباب الآتية: «المدعى عليه كان لديه فرصة أفضل للتبرئة لو حوكم بشكل منفصل، وأن المدعى عليه لا يمكنه تحمل نفقات أو الإجهاد البدني الناشئ عن المحاكمة المشتركة الطويلة، أو أن المتهمين الآخرين لديهم سجل إجرامي. . .، أو أنه قد يكون هناك تضارب في المصالح بين المدعى عليهم بعضهم بعضاً، ...أو أن المدعى عليهم يرغبون في الاعتماد على أوجه دفاع مختلفة، [أو] أن الأدلة قد تكون مقبولة ضد متهم واحد ولكن ليس ضد الآخرين»[١٣٨].

---

(١٣٦) Id. § 223-226.

(١٣٧) *Zafiro,* 506 U.S. at 589.

(١٣٨) 1 A Wright et al. Note 108, *supra, at* § 223 (citations omitted).

ومع ذلك، فإن ظرفًا خاصًا واحدًا سيؤدي غالبًا بالمحكمة إلى منح الفصل: نية الادعاء في استخدام بيان خارج المحكمة من قبل أحد المدعى عليهم يورط متهمًا آخر. ينطوي هذا الموقف على حقوق بند المواجهة للمدعى عليه الثاني.

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية ألا وهو السلطة التقديرية للمدعي العام في توجيه الاتهام في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جاءت هذه الدراسة من خلال أربعة مباحث: تعرض أولها لفحوى ونطاق السلطة التقديرية للمدعي العام، كما تعرض للاتجاه المؤيد لهذه السلطة التقديرية والاتجاه المعارض، ثم بينت الدراسة العوامل المؤثرة في قرار المدعي العام بتوجيه الاتهام، وفي مبحث ثان انتقلت هذه الدراسة لبيان القيود الدستورية التي ترد على قرار المدعي العام متى ما قرر توجيه الاتهام، وفي مبحث ثالث قامت هذه الدراسة ببيان الأجهزة القضائية التي تمارس نوعاً من الرقابة والإشراف على قرار المدعي العام في توجيه الاتهام، وأخيراً انتهت هذه الدراسة في مبحثها الرابع إلى تحديد ضوابط تحريك الاتهام التي تتعلق بالأوصاف والكيوف القانونية، وقد انتهت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١) إن السلطة التقديرية للمدعي العام تشمل جانبين، هما: سلطة توجيه التهم، وسلطة تقرير عدم توجيه التهم. وفيما يتعلق بالسلطة الأخيرة، يتمتع المدعي العام بالفعل «بسلطة تقديرية غير محدودة تقريبًا بعدم الاستمرار في القضية، لأي سبب يراه مناسبًا». في معظم الظروف، لا توجد قواعد تلزم المدعي العام بتوجيه التهم، وربما الأهم من ذلك، أن قرار المدعي العام بعدم توجيه التهم عادة ما يكون نهائيًا وغير خاضع لإعادة النظر من قبل أي شخص خارج مكتب المدعي العام. وعلى النقيض من ذلك، تخضع السلطة التقديرية للمدعي العام عند توجيه تهم جنائية لقيود ذات دلالة، حتى وإن كانت قيودًا محدودة.

٢) عادة تقوم جهة الادعاء في سبيل اتخاذ قرار بإحالة التحقيق للمحاكمة أم لا بناء على سبعة عوامل يجب النظر فيها في كل قضية على حدة: (١) ما إذا كان المدعي العام يشك على نحو معقول بأن المتهم مذنب بالفعل أم لا؛ (٢) الضرر الذي تسبب فيه الجرم؛ (٣) ما إذا كانت العقوبة المصرح بها تتناسب مع الجاني وسلوكه الفعلي أم لا؛ (٤) الدوافع المحتملة غير اللائقة للشاهد مقدم الشكوى؛ (٥) إحجام الشاهد عن الإدلاء بشهادته؛ (٦) مساعدة الجاني لجهة الادعاء في مقاضاة الآخرين (الشركاء)؛ (٧) مقاضاة الجاني في ولايات قضائية أخرى.

كما يتعين الإشارة إلى إن المراعاة الفعلية للاعتبارات التي تستخدمها العديد من جهات الادعاء في قرارات توجيه الاتهام ستشمل أيضًا مخاوف عملية بشأن قوة القضية والصعوبات المحتملة في إثبات الذنب أثناء المحاكمة (حتى بافتراض أن المدعي العام ليس لديه شك معقول، وأن الأدلة كافية من الناحية القانونية). وأخيرًا، ستضع العديد من جهات الادعاء في الاعتبار أيضًا ما إذا كانت المعلومات الأخرى حول الجاني، بصرف النظر عن السلوك الذي قد يكون موضوع الاتهام، تشير إلى أن الادعاء «سيحقق مزايا جانبية مهمة أخرى، مثل انطباق أحكام العود على المجرم العائد في جرائم العنف» أم لا.

٣) انتقد العديد من الباحثين بشدة مدى السلطة التقديرية، حيث أثاروا المخاوف المتعلقة بكل من المبادئ الدستورية المتعلقة بحق الإجراء العادل والحماية المتساوية.

٤) بينما يؤكد المدافعون عن السلطة التقديرية للمدعي العام بأن الأحكام الفردية المتعلقة بقرارات الاتهام لا يمكن تجنبها، وأن وكلاء المدعي العام هم الأفراد الموجودون في أفضل وضع لإصدار مثل هذه الأحكام.

٥) على الرغم من أن سلطة توجيه الاتهام تعد جزءًا من «المقاطعة الخاصة» للسلطة التنفيذية، وكما هو مذكور أعلاه، فهي تخضع لقيود قليلة جدًا، إلا أن القيود الدستورية موجودة. فعلى وجه التحديد، «لا يجوز أن يستند قرار الاتهام على معيار غير مبرر مثل العرق أو الدين أو أي تصنيف تعسفي آخر». كما لا يجوز أن يستند قرار الاتهام بسبب «ممارسة المتهم للحقوق القانونية والدستورية المحمية».

٦) تبين من واقع التجربة أنه من الصعب للغاية بالنسبة للمدعى عليه (المتهم) إثبات ادعاء الاتهام الانتقائي غير الدستوري باعتبار أن معيار الإثبات يتسم بالصعوبة لا سيما أنه يتعلق بالأمور الخفية المتمثلة بالبواعث.

٧) رأت المحكمة في قضية (Goodwin) أن افتراض الانتقام لا ينطبق في سياق ممارسة المدعى عليه لحقه في الخضوع لمحاكمة من قبل هيئة محلفين، وأشارت إلى أن القرينة غير قابلة للتطبيق على ممارسة جميع الحقوق السابقة للمحاكمة.

علاوة على ذلك، أشارت المحكمة في قضية (Goodwin) أيضًا إلى أنه حتى عندما تنطبق القرينة، فهناك طرق كثيرة لدحضها، وهذه الطرق أكثر مما ظهر من تصور أولي من قضية (Blackledge).

٨) عادة بعد فترة وجيزة من إلقاء القبض على المتهم، سيتم تحديد جلسة «أول مثول أو ظهور» له أمام القاضي، وهذا الأخير سيقرر ما إذا كان حجز المتهم هذا مدعوماً بسبب محتمل أم لا، ما لم يكن هذا القرار قد تم اتخاذه بالفعل. ومع ذلك، فإن نتيجة هذا السبب المحتمل لا تكفي لتقديم المتهم إلى المحاكمة بتهم جناية. بدلاً من ذلك، إذا رغب المدعي العام في توجيه تهم تتعلق بجناية، فيجب إدراج هذه التهم في لائحة اتهام، والتي يجب أن تعرض على قاضي في جلسة استماع أولية، أو تتم المصادقة عليها عبر إجراءات هيئة محلفين كبرى (بحسب النظام القانوني المتبع باعتبار أنه يختلف باختلاف الولايات). وهذه تعد من القيود الإجرائية على سلطة المدعي العام في توجيه الاتهام، وذلك من خلال تقييد هذه السلطة بفحص من جهات أخرى وهي المحكمة في حال الولايات التي تتبنى نظام جلسة الاستماع أو المثول الأولي، ومن خلال هيئة المحلفين الكبرى في الولايات التي تتبنها أنظمتها القانونية نظام هيئة المحلفين الكبرى التي يقترب دورها كثيراً من نظام قاضي التحقيق المعروف في بعض الأنظمة اللاتينية.

٩) أخيراً، فرض المشرع الأمريكي قيوداً على سلطة المدعي العام في توجيه الاتهام تتعلق بالوصف الصحيح للواقعة متى توافرت حالة المساهمة الجنائية أو حالة تعدد الجرائم أو حالة التنازع الظاهري للنصوص الجنائية.

التوصيات:

١) إن قرار المدعي العام بعدم توجيه التهم يتعين أن يكون خاضعاً لإعادة النظر من قبل أي شخص خارج مكتب المدعي العام وتحديداً المحكمة المختصة.

٢) يتعين تقنين العوامل التي تلعب دوراً في قرار الاتهام تقنيناً تشريعياً لاستقرار العمل في مكتب المدعي العام في الولايات المتحدة الأمريكية.

٣) يتعين ضبط المعيار الإثباتي الذي يتعلق بالدفع بالاتهام التعسفي.

٤) ضرورة أن يرسم المشرع الأمريكي العلاقة بين جهة الادعاء والمحكمة المختصة بشكل أكثر وضوحاً.

٥) في الولايات التي تتبنى نظام هيئة المحلفين الصغرى، يجب على المشرع إيجاد الصيغة أو الآلية المناسبة للحيلولة دون هيمنة سيطرة جهة الادعاء على هيئة المحلفين التي تراجع قرار الاتهام.

المراجع

– الكتب:

- 2 American Bar Association, Standards for Criminal Justice Ch. 13 (2d ed, 1980 & Supp. 1986).
- 1A Charles Alan Wright et al., Federal Practice and Procedure § § 141-143 (3d ed. & Supp. 2005).
- Andrew D. Leipold, *Preliminary Hearing, in* 3 Encyclopedia of Crime & Justice 1131 (Joshua Dressier ed., 2d ed., 2002).
- Gerard B. Lynch, *Prosecution: Prosecutorial Discretion, in* 3 Encyclopedia of Crime & Justice 1246 (Joshua Dressier ed., 2d ed., 2002).
- Kenneth Culp Davis, Discretionary Justice: A Preliminary Inquiry (1969).
- Sara Sun Beale et al., Grand Jury Law & Practice (2d ed. 2000).
- Gerard Rainville & Brian Reaves, U.S. Dep't of Justice, Felony Defendants in Large Urban Counties, 2000 24 tbl.23 (2003).

– الأبحاث العلمية:

- Andrew D. Leipold, *How the Pretrial Process Contributes to Wrongful Convictions,* 42 Am. Crim. L. Rev. 1123(2005).
- Andrew Leipold, *Why Grand Juries Do Not (And Cannot) Protect the Accused,* 80 Cornell L. Rev. 260 (1995).
- Angela J. Davis, *The American Prosecutor: Independence, Power, and the Threat of 2, Tranny,* 86 Iowa L. Rev. 393(2001).
- Anne Bowen Poulin, *Prosecutoriai Discretion and Selective Prosecution: Enforcing Protection After United States o. Armstrong,* 34 Am. Crim. L. Rev. 1071 (1997).

- Bruce A. Green & Fred C. *Zacharias, Prosecutorial Neutrality*, 2004 Wise. L. Rev. 837 (2004).
- C. Peter Erlinder& David C. Thomas, *Prohibiting Prosecutorial Vindictiveness While Protecting Prosecutorial Discretion: Toward a Principled Resolution of a Due Process Dilemma,* 76 J. Crim. L. & Criminology 341 (1985).
- Carol J. DeFrances, U.S. Dep't of Justice, Prosecutors in State Courts, 2001 2-3(2002).
- Carolyn B. Ramsey, *The Discretionary Power of "Public" Prosecutors in Historical Perspective,* 39 Am. Crim. L. Rev. 1309 (2002).
- Gerard E. Lynch, *Our Administrative System of Criminal Justice,* 66 Fordham L Rev. 2117 (1998).
- Harry Litman, *Pretextual Prosecution,* 92 Geo. L.J. 1135 (2004).
- James Farrin, Note, *Rethinking Criminal Joinder: An Analysis of the Empirical Research and Its Implications for Justice,* 52 Law & Contemp. Probs. 325 (1989).
- James Vorenberg, *Decent Restraint of Prosecutorial Power,* 94 Harv. L. Rev. 1521 (1981).
- Kenneth Graham & Leon Letwin, *The Preliminary Hearing in Los Angeles: Some Field Findings and Legal Policy Observations,* 18 U.C.L.A. L. Rev. 635(1971).
- Michael Edmund O'Neill, *Understanding Federal Prosecutorial Declinations: An Empirical Analysis of Predictive Factors,* 41 Am. Crim. L. Rev. 1439 (2004).
- Norman Abrams, *Internal Policy: Guiding the Exercise of Prosecutorial Discretion,* 19 UCLA L. Rev. 1 (1971).

- *Note, Breathing New Life Into Prosecutorial Vindictiveness Doctrine,* 114 Harv. L. Rev. 2074(2001).
- Paul Marcus, *Re-Evaluating Large, Multiple-Defendant Criminal Prosecutions,* 11 Wm. & Mary Bill Rts. J. 67 (2002).
- Peter J. *Henning, Prosecutorial Misconduct and Constitutional Remedies,* 77 Wash. U. L.Q. 713 (1999).
- Reno v American-Arab Anti-Discrimination Comm., 525 U.S. 471 (1999).
- Ric Simmons, *Re-Examining the Grand Jury: Is There Room for Democracy in the Criminal Justice System?,* 82 B.U. L. Rev. 1 (2002).
- Richard S. Erase, *The Decision to File Federal Criminal Charges: A Quantitative Study of Prosecutorial Discretion,* 47 U. Chi. L. Rev. 246 (1980).
- Robert Dawson, *Joint Tria1s of Defendants in Criminal Cases: An Analysis of Efficiencies and Prejudices,* 77 Mich. L. Rev. 1379 (1979).
- Robert L. Misner, *Recasting Proscutorial Discretion,* 86 J. Crim. L. & Criminology 717 (1996).
- Roy B. Flemming, *Elements of the Defense Attorney's Craft: An Adaptive Expectations Model of the Preliminary Hearing Decision,* 8 Law & Policy 33(1986).
- Thomas P. Sullivan & Robert D. Nachman, *If It Ain't Broke, Don't Fix It: Why the Grand, Jury's Accusatory Function Should Not Be Changed,* 75 J. Crim. L. & Criminology 1047, 1050 a.16 (1984).
- Wayne R. LaFave, *The Prosecutor's Discretion in the United States,* 18 Am. J. Comp. L. 532 (1970).

The public prosecutor's discretion to indict (in the legal system of United States of America)

Dr. Fares Almutairi
Prof. Meshari Al-Eifan

Abstract:

Since the Attorney General in the United States of America takes many decisions related to criminal and other affairs, this study focused on the decisions of the Attorney General to indictment without other decisions, and since the authority of the Public Prosecutor in this regard is contested by two schools, the first of which is the inevitable school of criminal prosecution and the appropriate school to initiate the criminal case, as the first school is intended to compel the public prosecutor to initiate the criminal case whenever its conditions and elements are established, while the suitability system gives discretionary power to the public prosecutor in determining the appropriateness of initiating the criminal case in light of the public interest.

The American legislator has resolved the controversy surrounding these two schools by adopting a school of suitability to initiate criminal lawsuits, and then it can be said that the legislator has recognized the authority of the public prosecutor to decide not to initiate a criminal case for any reason that he sees, especially in light of the available resources and capabilities due to the expansion of the geographical area and the large multiplicity of criminal texts. Which serves as the basis for a criminal accusation.

This study comes to examine the restrictions of different nature that come upon the authority of the Attorney General to indictment in the United States of America, and as we will see that these restrictions differ in nature and in terms of legal rank (constitutional and legislative), and this study raised many questions, including what

The following: What is the prosecutor's scope of discretion to press charges? What are the factors affecting the prosecutor's decision to indict? And how to exercise discretion in bringing charges within the Office of the Public Prosecutor? What is the position of jurisprudence on this discretionary authority, whether it is represented in criticism and praise? What is meant by selective accusation? Is it prohibited constitutionally or legislatively? Is the accused's exercise of a right of prosecution or a legal justification for more legal descriptions in the charge sheets? What is the position of the Supreme Court on the necessity of victory or support for the weaker party in the formula for criminal prosecution (the accused) regarding the allegation of an unlawful exercise of discretionary power by the Office of the Public Prosecutor? Do the facts, in terms of legal description, have a role in restricting the public prosecutor's discretionary power to bring the charges?

JOURNAL OF LAW

A Refereed Academic Quarterly, Published by the Academic Publication Council - University of Kuwait

The public prosecutor's discretion to indict (in the legal system of United States of America)

Dr. Fares Almutairi

Prof. Meshari Al-Eifan

University of Kuwait

Academic Publication Council

1966

ISSN: 1029 - 6069

No. 1, Vol. 45

Shaban 1442 - March 2021